الأمم المتحدة A/52/PV.11

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون

الجلسة العامة ١١
الخميس، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧،
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو . . . . . (أوكرانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلمة الأولى معالي السيدة زدينكا كرامبلوفا وزيرة خارجية سلوفاكيا. وأعطيها الكلمة.

السيدة كرامبلوفا (سلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، في البداية أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين. كما أود أن أشكر سلفكم، السيد غزالي اسماعيل، على العمل الممتاز الذي قام به خلال الدورة الأخيرة للجمعية العامة.

إن الدورة الحالية للجمعية العامة حيوية باعتبار أن عليها أن تبين قدرة الأمم المتحدة على التجاوب بشكل مناسب مع التغيرات التي طرأت في الساحة العالمية بعد انتهاء الحرب الباردة، وخاصة في مواجهة المشاكل التي تواجهها البشرية عشية الألفية الجديدة. ونعلم جميعا أنه حتى يتسنى للأمم المتحدة الوفاء بتطلعات واحتياجات الحقبة الجديدة لا بد أن تمر بعملية إصلاح. وترحب جمهورية سلوفاكيا بتقرير الأمين العام المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" (A/51/950)، كما تدعم مساعيه من أجل تبسيط أعمال المنظمة من أجل زيادة وحدة الغرض والتوزيع الاستراتيجي للموارد وتضافر الجهود ومرونة الاستجابة.

وتوضح مقترحات الأمين العام الواردة في تقريره العزم الراسخ على تحويل الأمم المتحدة الى مركز يشارك مشاركة فعالة في تنظيم العلاقات الدولية، وفقا للمبادئ الرئيسية المكرسة في نظام الأمم المتحدة. ومع أن أحد الأهداف الرئيسية للإصلاح يتمثل في تبسيط أعمال المنظمة جنبا الى جنب مع توفير التكاليف، فإن توفير التكاليف في حد ذاته لا ينبغي أن يكون هو الهدف النهائي للإصلاح، حيث أن هذا النهج في حد ذاته لا يؤدي الى تعزيز منظومة الأمم المتحدة. وأي إصلاح للمنظمة من شأنه أن يؤدي الى إضعاف موقفها هو إصلاح غير مقبول.

إن تمويل الأمم المتحدة هو بالضرورة جزء لا يتجزأ من عملية إصلاحها، إذ أن استمرار الأزمة المالية الراهنة يؤثر تأثيرا خطيرا على أداء المنظمة. ونرى أن مبدأ الوفاء بالالتزامات القانونية - وأقصد هنا سداد الأنصبة المقررة - ينبغي أن يكون أساسا لأي حل يعتمد، مع أننا نفهم أن عددا من الدول عليه متأخرات للمنظمة

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

97-86054
9786054

لأن معدلات أنصبتــه المقــررة لا تعبّر عن قدرتــه على الدفع.

وسلوفاكيا تنتمي الى المجموعة الصغيرة من البلدان المسماة بالمساهمين الجيدين - حيث سددت اشتراكاتها في الميزانية العادية بالكامل وفي حينه هذا العام. وفيما يتصل بأنصبتنا المقررة في ميزانية حفظ السلام، قررت الجمعية العامة وضع سلوفاكيا في المجموعة جيم من الدول الأعضاء عن الفترة ١٩٩٣ الى ١٩٩٦.

ولا نزال نعتقد أنه لا حاجة الى جعل هذا القرار محددا بصرامة بفترة قصيرة كهذه. ومن حيث قدرة سلوفاكيا على الدفع، فإننا ننتمي ببساطة الى المجموعة جيم من الدول الأعضاء. ولذلك ينبغي للجمعية العامة ألا تؤخر بعد الآن قرارها بشأن إدراج سلوفاكيا بصورة دائمة في المجموعة جيم من الدول الأعضاء لغرض تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونحن نتوقع أن تتخذ الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين قرارا يؤكد الوجود الدائم لسلوفاكيا في تلك المجموعة. وإن سلوفاكيا استنادا الى تفهمها للحالة المالية الصعبة للأمم المتحدة قامت عشية الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، بسداد كافة متأخراتها في ميزانية حفظ السلام للفترة ١٩٩٣-١٩٩٦.

إن صون السلم والأمن الدوليين لا يزال من بين الأولويات الرئيسية للأمم المتحدة وتشكل عمليات حفظ السلام أداة رئيسية متاحة في هذا الصدد. وكما يظهر من تجارب السنوات الأخيرة، فإن القدرة على الاستجابة السريعة بولاية ووسائل كافية تشكل شرطا مسبقا لاستكمال عمليات حفظ السلام بنجاح. وتؤيد حكومة سلوفاكيا بالكامل جهود الأمين العام الرامية الى إنشاء نظام للترتيبات الاحتياطية تابع للأمم المتحدة، وإنشاء قيادة البعثات السريعة الانتشار. ونحن على استعداد للمشاركة النشطة في هذا النظام ريثما نقوم بدراسة تخصيص الوسائل اللازمة.

إن بناء السلام بعد انتهاء الصراع له أهمية حيوية إذا كان لحل الصراع أن يحقق نتائج دائمة. وفي السنوات الأخيرة، اقتضى إعادة بناء مجتمع مزقه الصراع مجموعة متنوعة من الإجراءات. وشارك في هذه العمليات جهات فاعلة عديدة بينما كان التنسيق المتكامل مفقودا. ولذلك، فإننا نرحب بقرار الأمين العام بجعل إدارة الشؤون السياسية محورا لتحديد الأهداف والمعايير والمبادئ التوجيهية في هذا الصدد، بالإضافة الى نيته تعزيز دور الممثل الخاص للأمين العام ليكون مسؤولا عن تنفيذ مبادرات بناء السلام في الميدان. وفي الوقت ذاته، نرى أنه لا تزال هناك حاجة الى تحديد الاختصاص والتفاعل والتغذية المرتجعة بين إدارة الشؤون السياسية والممثل الخاص للأمين العام تحديدا واضحا.

إن إسهام الجمهورية السلوفاكية في أعمال الأمم المتحدة يتوقف في المقام الأول على أداء الأهداف الرئيسية للمنظمة أداء ملموسا، مثل صون السلم والأمن الدوليين. وتسهم سلوفاكيا حاليا بقواتها ومراقبيها العسكريين في شرقي سلافونيا في إطار إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، وفي أنغولا في إطار بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا. وتشارك أيضا بنشاط في عمل اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، التي أصبحت عضوا فيها في شهر نيسان/ابريل من هذا العام، وتسهم من خلالها في تحسين نظام التخطيط والمراقبة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي هذه المناسبة، بوسعي أن أعلن بمسؤولية كاملة أن الجمهورية السلوفاكية مهتمة بمواصلة الإسهام في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومتأهبة لذلك.

لقد بينت التجربة أن الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم قادرة على تحمل نصيبها من المسؤولية عن الاستقرار والأمن في منطقتها من العالم. وفي هذا الصدد، قررت حكومة الجمهورية السلوفاكية أن تقدم ترشيحها لمقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. ونحن نعتقد أن ترشيح الجمهورية السلوفاكية، التي ليست في الوقت الراهن عضوا في أي من أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية وليس لها تمثيل في أي منها، يمكن أن ينال تأييد الدول الأعضاء بغية زيادة الطابع التمثيلي والديمقراطي في ذلك الجهاز.

وإلى جانب تدابير الإصلاح التي أعلن عنها الأمين العام واضطلع بها في إطار اختصاصه، تجري حاليا مناقشة للمسائل الهامة التي تقع في إطار صلاحيات الدول الأعضاء. وقد طُرح عدد من الآراء المثيرة والخلافية أيضا التي تعبر عن مدى تعقد العملية. وأسطع مثال على ذلك مسألة إصلاح مجلس الأمن. فمن مصلحتنا جميعا أن يعكس تكوين مجلس الأمن وإجراءات صنع القرار فيه التغييرات الكبيرة التي طرأت على الساحة السياسية الدولية خلال العقود الثلاثة الماضية. وينبغي أن يؤدي

إصلاح مجلس الأمن الى تعزيز شرعيته وطابعه التمثيلي، مع الحفاظ على قدرته على الاستجابة السريعة.

وفي رأينا، ينبغي التعبير عن وجود وضع جغرافي سياسي جديد على الساحة العالمية في مفهوم جديد لمجلس الأمن. وواضح أن جزءا حاسما من مجموع الأعضاء ليس على استعداد لاتخاذ خطوة كهذه وأن الظروف السياسية لم تتبلور بالقدر الكافي. وفي الوقت ذاته، فإن الجهود الرامية الى إعادة تشكيل مجلس الأمن في إطار زمني محدد مسبقا، حتى في غياب اتفاق عام، قد تكون لها آثار عكسية. وحيث أن إصلاح مجلس الأمن مسألة بالغة الأهمية والحساسية لبقاء المنظمة مستقبلا، فإن سلوفاكيا تحبذ إجراء مناقشة مستمرة ومستفيضة في هذا الصدد دون تسريع مصطنع للعملية كلها.

إن تغير الأولويات في السياسة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة. وخاصة الحاجة الماسة الى حل مختلف المشاكل الاجتماعية ـ الاقتصادية، يبعد الأنظار، على ما يبدو، عن مسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وإذ نشعر بالقلق إزاء هذا التوجه السلبي، نرى أن نزع السلاح ينبغي أن يعطى مرة أخرى الأولوية في جدول أعمال الأمم المتحدة.

ومؤخرا، نالت جمهورية سلوفاكيا، بوصفها عضوا جديدا في مؤتمر نزع السلاح، شرف رئاسة ذلك المحفل الفريد المتعدد الأطراف لنزع السلاح. ونحن على اقتناع بأن مؤتمر نزع السلاح يجب أن يضطلع بدور إضافي لا غنى عنه في حل المسائل الأكثر أهمية للأمن الدولي والاستقرار والسلم وتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

والى جانب افتتاح مفاوضات ملموسة حول حظر انتاج المواد الانشطارية من أجل صنع الأسلحة وغيرها من الأجهزة المتفجرة، نجد فرض حظر عالمي وشامل على الألغام الأرضية المضادة للأفراد مسألة هامة بشكل خاص. إننا نفهم أن الجهود الهادفة الى إدراج هذه المسألة في جدول أعمال المؤتمر وعملية أوتاوا جهود تكميلية تماما. ونحن نقدر بالغ التقدير الاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا في أوسلو على نص اتفاقية أوتاوا.

وما برحت الجمهورية السلوفاكية تشارك في عدد من الأنشطة التي تسهم في التخفيف من عواقب استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وانطلاقا من أحكام اتفاقية أوتاوا بشأن حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، نود أن نعرض مساعدتنا في إطار برامج إزالة الألغام بوضع وحدة لإزالة الألغام تحت تصرف الأمم المتحدة، لتتبع مسار الأداء الناجح لكتيبة الهندسة السلوفاكية في يوغوسلافيا السابقة.

وقد رحبنا مع الارتياح بالنتائج التي تم التوصل اليها في الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي السادس لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن المهم أن النهج التقني والرسمي في عمل اللجنة التحضيرية قد تغير، وبذلك توفرت شروط مؤاتية لنجاح المؤتمر الاستعراضي.

إن جمهورية سلوفاكيا، التي تستخدم الطاقة النووية للأغراض السلمية فقط، أيدت كل الخطوات التي تهدف الى التخلص من الأسلحة النووية. وبما أن جمهورية سلوفاكيا هي من بين الـ ٤٤ بلدا اللازمة لضمان دخول الاتفاقية حيز النفاذ، فهي مستعدة للتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، قبل نهاية هذه السنة. وأود أن أشير أيضا الى أن جمهورية سلوفاكيا تشرفت بترؤس اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ولا شك أن دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ في هذه السنة سيعتبر أهم حدث في ميدان نزع السلاح. وقد ظلت جمهورية سلوفاكيا تعمل جاهدة من أجل تعزيز الاتفاقية من خلال نهجها النشط في عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونحن فخورون بأن نشير الى أن بعض مفتشي المنظمة تم تدريبهم في مرافق وفرتها جمهورية سلوفاكيا. ولدينا الرغبة في الاستمرار في هذه الأنشطة بغية مساعدة المنظمة على إنجاز وظائفها المتعلقة بالتحقق ووظائفها الوقائية.

ومن المهام الأساسية للأمم المتحدة دعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي. ونحن نرحب بإنشاء إدارة جديدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ونعتقد أن هذا سيؤدي الى مزيد من التبسيط وكفاءة الأداء. فالمنظمة محفل فريد يمكن من تيسير التعاون الوثيق والشراكة في التنمية بين الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص والمنظمات الإقليمية والعالمية.

إن دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة قبل ٥٠ سنة، يحتاج الى تعديل. ففي وقت يشهد تغيرا في فلسفة التنمية الاجتماعية

والاقتصادية، من الضروري تعزيز أدوار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إدارة السياسة وفي التنسيق، وكذلك مركزه في الحوار المتعلق بتنسيق سياسة الاقتصاد الكلي. وفي نظرنا، يتطلب إصلاح الهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وترشيد بنيتها وعملها ووظائفها، اتباع نهج متأن، يراعى في اتباعه الاحترام الكامل لاستقلالها. بينما يهدف الى المزيد من ترشيدها وترسيخها. والخطوات التي اتخذها الأمين العام حتى الآن في هذا الحقل تشير الى الاتجاه الصحيح.

وسلوفاكيا، باعتبارها عضوا في لجنة التنمية المستدامة وفي مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، كرست اهتماما كبيرا للدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة. وعلى الرغم من أن الدورة الاستثنائية لم تأت بالنتائج المتوقعة، فإننا نعتبرها خطوة هامة في المناقشة العالمية بشأن تعزيز مبادئ التنمية المستدامة.

وإننا نتطلع بأمل الى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة عن المخدرات. وينبغي لتلك الدورة التي ستعقد خلال السنة المقبلة، أن تتمخض عن نتائج ملموسة فيما يتعلق بمكافحة انتاج المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار بها. فكما نعلم جميعنا، تشكل المخدرات خطرا حقيقيا، وبصفة رئيسية على الأجيال الشابة.

ومنذ نشأة جمهورية سلوفاكيا بوصفها دولة مستقلة، ظلت تشارك بفعالية في عمل واحدة من أهم هيئات التنمية المتعددة الأطراف، وأعني بذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وظلت سلوفاكيا عضوا في المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام ١٩٩٣. وفي حزيران/يونيه من هذه السنة، أنشئ في براتيسلافا، عاصمة سلوفاكيا، المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاص بأوروبا الوسطى والشرقية. وإنشاء هذا المركز مثال حي على تحقيق إصلاح الأمم المتحدة، تمثل في جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحقيق اللامركزية على صعيد البلد، وخفض عبء التكاليف المالية. وساندت سلوفاكيا بفعالية إنشاء المركز، وتمت الاستفادة من الموقع المتميز لبلدي بوصفه جسرا يربط بين أنشطة أمانة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المقر الرئيسي في نيويورك وبين جهود البرنامج في بلدان أوروبا الشرقية ومنطقة اتحاد الدول المستقلة. ونحن مقتنعون بأن وجود المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة في براتيسلافا سيمكن سلوفاكيا أيضا من أن تكون أكثر فعالية في التعاون الاقتصادي داخل فريق الأمم المتحدة الإنمائي.

وإن حقوق الإنسان مسألة ذات أولوية عالية بين أنشطة الأمم المتحدة. وتشدد سلوفاكيا على الحاجة الى التنفيذ المتسق لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي هذا الصدد فإننا نؤيد دور المقررين الخاصين الذين عُيِّنوا لبلدان مختارة تحدث فيها انتهاكات منتظمة لحقوق الإنسان. ونحن نقدر النتائج التي أحرزها المقررون الخاصون في هذا الميدان.

وتؤيد جمهورية سلوفاكيا المقترحات الطموحة لإعادة تشكيل مؤسسات الأمم المتحدة التي تتعامل مع حقوق الإنسان بغية خلق شروط فعالة لتحسين حماية حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نعتبر من الملائم والضروري مواءمة أنشطة لجنة حقوق الإنسان مع أعمال لجان الخبراء ذات الصلة المنشأة عملا بالمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. وفي ذات الوقت تؤيد جمهورية سلوفاكيا خلق شروط فعالة للتعاون الثلاثي الأطراف بين الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

لقد كانت انتهاكات حقوق الإنسان سببا في عدد من الصراعات في أماكن عديدة على كوكبنا، تعقبها في أغلب الأحيان أزمة إنسانية على نطاق واسع. والنساء والأطفال يمثلون أضعف الفئات في أي مجتمع مكروب. ويجب علينا ألا ننسى هذه الحقيقة أثناء سعينا لتحقيق مقاصد الأمم المتحدة.

وإنني أعتقد أن عملية إصلاح الأمم المتحدة ستكتمل بنجاح في السنوات القليلة المقبلة. وأجد برنامج الأمين العام للإصلاح يشكل خطوة هامة في هذا الصدد. وجمهورية سلوفاكيا مستعدة للإسهام في هذه العملية حتى يمكن للأمم المتحدة أن تقترب من الألفية المقبلة، بوصفها هيئة عالمية حديثة وقابلة للاستمرار ولها السلطة الكافية لتحقيق المقاصد المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة.

خطاب دولة الرايت أونرابل برسيفال جيمس باترسون، رئيس وزراء جامايكا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تستمع الجمعية الآن الى بيان من رئيس وزراء جامايكا.

اصطحب الرايت أونرابل برسيفال جيمس باترسون، رئيس وزراء جامايكا، الى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يسرني غاية السرور أن أرحب برئيس وزراء جامايكا، الرايت أنرابل برسيفال جيمس باترسون، وأدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد باترسون (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): سيدي الرئيس، إن انتخابكم لترؤس الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة لهو نتيجة مناسبة ومستحقة تماما لخدمتكم الممتازة لبلدكم في المجتمع الدولي.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للسفير غزالي اسماعيل ممثل ماليزيا لإدارته أعمال الدورة الحادية والخمسين باقتدار، وأهنئه على المهمة التي قام بها خير قيام.

أضم صوتي الى صوت من سبقني في الكلام مرحبا بالأمين العام السيد كوفي عنان في هذه الدورة وهي دورته الأولى في الجمعية العامة منذ توليه منصبه. فقد ترك انطباعا جيدا بنواياه الصادقة واستعداده لاتخاذ مبادرات جريئة. ويمكنه دائما أن يعتمد على تعاون جامايكا وتأييدها الكاملين في سعيه الى تسيير دفة الأمم المتحدة نحو الألفية الجديدة.

قبل ٣٥ سنه بالضبط، أصبحت جامايكا عضوا في الأمم المتحدة بموجب واحد من القوانين التشريعية الأولى التي سنتها بوصفها أمة ذات سيادة. ونحن إنما قمنا بذلك اعترافا منا بالدور المركزي في إدارة الشؤون العالمية الذي لا يمكن إلا للأمم المتحدة أن تضطلع به، وإعرابا عن رغبتنا في المشاركة في هذه العملية بوصفنا شريكا على قدم المساواة. وقد دأبت جامايكا منذ ذلك الوقت على المشاركة بنشاط وبروح بناءة في بناء المنظومة الدولية وتعزيزها. وتتمثل إحدى النتائج الملموسة لهذه الجهود في اختيار جامايكا مقرا لأحد الفروع التابعة للمنظومة، وهي السلطة الدولية لقاع البحار، المنشأة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي يقر الجميع بأنها انجاز باهر في توسيع نطاق التعاون الدولي. ونحن على ثقة من أن السلطة ستتمكن من تنفيذ ولايتها على نحو فعال بوصفها مؤسسة مستقلة تماما.

ويجري تذكيرنا باستمرار بأننا نقترب من قرن جديد وألفية جديدة. إن هذه الحقبة الجديدة توفر إمكانات مثيرة وتبرز، في الوقت نفسه، تحديات هائلة. وهي تتطلب منا جهدا إبداعيا لايجاد اتجاهات جديدة وبحثا متواصلا عن حلول جديدة. فالتحولات المتسارعة والتيارات المتغيرة في الشؤون العالمية تتطلب التكيف المستمر والتعديلات لمواجهة الحقائق المعاصرة.

لا تزال بعض الخلافات القديمة من دون حل، ولا تزال هناك طائفة من المشاكل الجديدة تفرض نفسها على جدول الأعمال الدولي. وينبغي ألا يُسمح للحالة في الشرق الأوسط بأن تبقى مصدرا للقلق والإحباط إلى الأبد. ويجب العمل الآن على وقف تصاعد العنف العرقي والنزاعات بين المجتمعات المحلية.

وأيا تكن سحابة الشك التي يمكن أن تظلل المستقبل، يجب علينا ألا نخفق في إرساء الأسس لنظام عالمي أكثر استقرارا وانصافا يولد أملا أكبر وفرصا أوسع للبشرية.

وفيما نحن نسعى إلى تمتين نسيج الأمن الدولي، تدعو الحاجة إلى صب الاهتمام على الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، والنزاعات والمواجهات في كل مكان. فإشارات الخطر واضحة بشكل لا لبس فيه. كما أن التعايش بين عالم تسوده الثروة والازدهار وعالم يسوده الفقر والبؤس ينطوي على تناقض كبير للغاية بحيث لا يمكننا أن نتجاهله. بل إنه يكمن في قلب أزمة ناشئة. فلا يزال أكثر من مليار كائن بشري محكوما عليهم بالفقر المدقع. كما أن اليأس والاحباط اللذين باتا خبزهم اليومي يولدان التوتر ويثيران زعزعة استقرار لا بد لهما أن يندلعا من وقت الى آخر.

وفي عالم نلاحظ فيه بقلق متزايد عدم اتخاذ التدابير المناسبة من جانب المؤسسات المالية المتعددة الأطراف بهدف التخفيف من عبء الديون، لا يسعنا إلا أن نتساءل عما إذا كانت التدابير الاقتصادية التي طبقت في الأعوام القليلة الماضية تمثل الطريقة الوحيدة للبلدان النامية لتوجيه اقتصاداتها. فنحن لا يمكن أن نقبل بأن يكون إفقار الملايين تكلفة لازمة لقاء النمو العالمي المقبل.

إن العولمة وتحرير الاقتصاد، اللذين أديا إلى تحطيم العديد جدا من الحواجز بين الأمم، لا يعملان على إزالة الحواجز بين الأغنياء والفقراء. لا بل يبدو أن العملية

تعمد، عوضا عن ذلك، إلى توسيع الخلافات وتعميق التجزئة. فالمكاسب الناجمة عن الانتاج المتزايد وتوسيع نطاق التجارة العالمية، لم يتم بشكل عادل. كما أن تهميش العديد من البلدان النامية يتزايد بتقدم هذه العملية. فالتحويلات المتوقعة في الموارد والمتأتية من التجارة المتزايدة وتدفق الاستثمارات لم تتحقق، في حين لا يزال عبء الديون يشكل عائقا رئيسيا للتنمية. ببساطة، ازداد الأثرياء ثراءا والفقراء فقرا.

وما لم نصحح هذا الخلل - وبسرعة - فستتزايد الفوارق بسرعة كبيرة. ودرءا لخطر هذه الكارثة الوشيكة، يجب أن يطرأ انعكاس في نمط نقل التكنولوجيا وأن يزداد الوصول الحر إلى أسواق البلدان المتقدمة.

وفي هذا كله، للأمم المتحدة دور حاسم واستراتيجي تؤديه. إذ ينبغي لها أن ترشد وتوجه التعاون الدولي بغية تصحيح أوجه الخلل والتفاوت في هذا النظام، والمساهمة في اشاعة مناخ اقتصادي دولي من شأنه تيسير النمو الاقتصادي وتوزيع منافع التنمية على الجميع.

إلا أن كفة النظام التجاري الجديد ترجح لمصلحة الطرف القوي اقتصاديا. إذ يزداد وضوحا أن التجارة الحرة، بالشكل الذي يمارسها فيه كبار دعاتها، ليست بالضرورة تجارة عادلة. فبالنسبة إلى البلدان النامية، لا يزال الوصول إلى الأسواق الكبرى أمرا صعبا، ويعزى السبب في ذلك إلى مجموعة من الحواجز الحمائية. أما في الأماكن التي لا تزال تتبع فيها ترتيبات سوقية خاصة وتاريخية يستفيد منها صغار المنتجين، فهي الآن تتعرض للتهديد من تحالفات المصالح الحكومية والخاصة القوية.

ولا يمكننا، نحن البلدان النامية، أن نكون غير مبالين بما يحدث حولنا. فوتيرة التغيير مذهلة في كثير من الأحيان، إلا أنه لا يمكننا القول "أوقفوا عربة العالم، نريد أن نترجل منها". يجب علينا أن نستثمر العناصر الايجابية المتمثلة في الحداثة وتنظيم الأعمال والفعالية، لبناء نوع المجتمع الذي نتمنى أن نخلفه لأولادنا. إن تمكين جميع شعوب بلداننا يكتسي أهمية قصوى للنهوض بمجتمعاتنا.

إلا أن هذا التمكين يتطلب ذلك الاهتمام الذي يكتسي أولوية لتنمية الموارد البشرية وتكوين رأس المال البشري والاستخدام الأمثل لكل ما هو متاح من موارد بشرية وطبيعية في زمننا. وعليه، يجب العمل بشكل متزايد على إعادة تصميم برامجنا التعليمية والتدريبية وإعادة تركيزها، في الأماكن التي لم يبدأ بها هذا العمل بعد، بغية تمكين شعوبنا من الانخراط بفعالية في الاقتصاد العالمي الناشئ المستند إلى المعرفة. كما يجب أن يصبح تطبيق العلوم والتكنولوجيا وأوجه التقدم في مجال الاتصالات عوامل شائعة يجرى استخدامها على نحو فعال ومناسب بما يعود بالنفع على شعوبنا.

ما من شيء يمكنه أن يحقق المثل العليا التي نادى بها آباؤنا المؤسسون أفضل من شن هجوم عالمي فوري على الفقر والجهل والمرض. ولكسب هذه المعركة، أناشد هذه الجمعية التركيز على توليد المعرفة وتطبيقها ونشرها في جميع أمصار الأرض.

إن تحرير الاقتصاد والعولمة على النحو الذي يمارسان به، لم يظهرا القدرة أو العزم على مراعاة المصالح الحقيقية أو الامكانات العملية للدول الصغيرة. هذا هو الدرس المؤلم الذي تلقنّاه بوصفنا منتجين للموز في البحر الكاريبي. فالحكم الأخير الصادر عن هيئة للمحلفين تابعة لمنظمة التجارة العالمية في جنيف والمتعلق بالنظام الأوروبي للاتجار بالموز يهدد بتدمير اقتصادات الدول الصغيرة في البحر الكاريبي، مما يهدد بدوره الاستقرار الاقتصادي في الإقليم برمته. وهذا الأمر لا يُظهر ضعف الاقتصادات الصغيرة فحسب بل أيضا مدى وقوعنا تحت رحمة الذين تضرب حساباتهم عرض الحائط بالمصالح التي تكفل بقاؤنا.

وتعمل الاقتصادات الصغيرة في ظل قيود شديدة على الموارد وضرورة الحفاظ على البيئة الطبيعية، التي تمثل موردا ثمينا. ولذا فإن البلدان الأعضاء في الجماعة الكاريبية تعلق أهمية خاصة على الاعتراف الدولي بالظروف والاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، كما أبرز ذلك برنامج عمل بربادوس، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وبخيبة أمل عميقة نشير إلى التقدم الضئيل الذي أُحرز من أجل تنفيذ برنامج العمل وثمة حاجة خاصة لترتيبات التمويل من أجل تطوير قدرات الإنتاج، والهيكل الأساسي وبرامج حماية البيئة.

وتعاني الدول الجزرية الصغيرة من أوجه ضعف أخرى. فمنطقة الكاريبي معروفة بجمالها الطبيعي، غير أنها عُرضة أيضا لمجموعة من الكوارث الطبيعية التي يتكرر وقوعها. وبالإضافة إلى القيود المادية في الموارد والنطاق الاقتصادي هناك مخاطر طبيعية.

وحتى في اللحظة التي اتكلم فيها، فإن شعب جزيرة مونتسيرات الصغيرة يكافح من أجل الحفاظ على أرضه، حيث أتى على ثلثي الجزيرة البركان الذي ثار من جديد قبل أقل من سنتين بقليل. وبوصف مونتسيرات عضوا في الجماعة الكاريبية، فإن محنتها تثير قلقا بالغا لدى دول الجماعة الكاريبية. وإنني أتكلم بالنيابة عن الجماعة في التعبير عن الشكر للالتزام الذي قطعته السلطة القائمة بالإدارة، وهي المملكة المتحدة، بالنسبة لكل من المساعدة في حالات الطوارئ لسكان مونتسيرات والتنمية المستدامة لهذا الإقليم.

وتكاليف التعمير هائلة. وقام أعضاء الجماعة الكاريبية بتقديم دعم بنّاء لجهود الإنعاش. ونعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يستجيب لبادرة التضامن الإنساني. ولذا فإنني انتهز هذه الفرصة لمناشدة الجمعية العامة التدليل على الدعم المناسب لمونتسيرات من خلال اعتماد تدابير ملموسة للمساعدة في إعادة بناء هذه الجزيرة وتنميتها المستدامة. ونأمل ونتوقع أن تتمكن الدول الأعضاء من وضع خطة مساعدة محددة لشعب صغير وشجاع.

وإننا نتطلع إلى الأمم المتحدة لكي تمد يد المساعدة في حالات الطوارئ، وقبل كل شيء لكي تكون فعالة في الحفاظ على السلم. وينبغي لها أن تكون على استعداد للاستجابة الفورية للأزمات لدى وقوعها ونزع فتيل التوترات وحالات الصراع من خلال الدبلوماسية الوقائية. ونعتقد أن الوقت الراهن يوفر فرصة هامة لوضع إطار عمل للاضطلاع بهذا الدور وبالنسبة لنا بتشكيل قدرة للاستجابة السريعة.

وفي السنوات الأخيرة، أفضى عدد من التدابير الانفرادية والمتعددة الأطراف إلى تهيئة مناخ أكثر إيجابية للسلم والأمن الدوليين. وإن إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الدورة الخمسين للجمعية العامة ودخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ قد عززا احتمالات تحقيق تقدم فعلي نحو هدف نزع السلاح العام والشامل. وبالرغم من ذلك فإننا نعترف بأنه ينبغي فعل الكثير في مجالات تنظيم الأسلحة ونزع السلاح، وبخاصة فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية وانتشار الأسلحة الصغيرة.

وإننا نرحب بالخطوات التي يجري اتخاذها لحظر استعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد، التي يجب اعتبارها من فئات الأسلحة القاسية التي لا يمكن بعد اليوم السماح لها بتشويه المدنيين وازهاق أرواحهم. وتحث الدول الأعضاء على تقديم الدعم التام لعملية اوتاوا من أجل إبرام معاهدة دولية لحظر هذه الفئة من الأسلحة لكي يتحقق الامتثال العالمي.

ولا يمكن بعد اليوم النظر إلى التهديد للسلم والأمن الدوليين من خلال منظور عسكري وسياسي خالص.

والاتجار غير المشروع بالمخدررات يشكل تهديدا خطيرا إذ نرى على نحو متكرر جدا الآثار المتفشية والمهلكة لانتاج واستهلاك المخدرات غير المشروعة وأن الطلب الهائل عليها والأرباح المغرية من الاتجار بها قد أديا إلى تشكيل شبكة من المجرمين تتجاوز الحدود الوطنية وتمتلك موارد كبيرة وتأثيرا هاما. وأنشطة هذه الجماعات تهدد بصورة خاصة الدول الصغيرة مثل تلك الدول الواقعة في منطقة الكاريبي، حيث كثيرا ما يجري توسيع جهات الدولة للتصدي لقدرتها الاكراهية. ولقد أخذت هذه التهديدات داخل الجماعات الكاريبية مأخذ الجد وخصصنا موارد هامة لمواجهتها. وإن قربنا الجغرافي من المراكز الرئيسية لاستهلاك المخدرات يجعل منطقة الكاريبي ضعيفة على نحو خاص كنقطة انطلاق لشحنات العبور. ولذا فإننا نرى أن التعاون الثنائي والإقليمي يتسم بأهمية حاسمة في مكافحة تهريب المخدرات.

وثمة مشكلة مرتبطة بذلك وتمثل خطرا بالنسبة لنا على وجه الخصوص وهي تهريب أسلحة التدمير التي تمثل عنصرا هاما في انتشار دائرة الجريمة والعنف. ولقد دفعت الجماعة الكاريبية نحو اتخاذ مبادرة إقليمية لمكافحة هذه المشكلة. وإننا نتطلع إلى دعم نصف الكرة، وبخاصة في مجال تقييد الصادرات غير المشروعة من المناطق الرئيسية لتصنيع وبيع الأسلحة الصغيرة.

ويتضح من جميع القوى العاملة أن ضرورات التكافل، وأثر العولمة والترابط المشترك بين المشاكل العالمية يتطلب تجديد تعددية الأطراف وتعزيزها. ومع انتهاء

الحرب الباردة، باتت في متناولنا فرصة إنشاء إطار عمل دائم للتعاون الدولي وبناء شراكة حقيقية تضمن مستقبلا آمنا للجميع. وإن المعالجة الأفضل للتحديات المنبثقة عن النظام العالمي الناشئ إنما تكون عن طريق النهج المتعددة الأطراف. فالانعزالية والأحادية لا يمكن أن تكونا خيارات ناجعة، غير أن تعددية الأطراف لا يمكن أن تزدهر إذا كانت هناك مؤسسات فعالة متعددة الأطراف.

وتظل الأمم المتحدة ذات أهمية أساسية بوصفها الآلية العالمية الوحيدة القادرة على التصدي للمسائل ذات الأثر والاهتمام العالميين. ولكن يجب علينا أن ندرك بأن المجتمع الدولي الذي تقوم الأمم المتحدة الآن بخدمته يختلف اختلافا شاسعا عن ذلك الذي كان قائما عندما أنشئت المنظمة أول مرة. ولذا ينبغي لإعادة تشكيل الأمم المتحدة أن تراعي الوقائع الدولية الجديدة والمعقدة. ونحن نحتاج إلى قوانين وإجراءات جديدة ترشدنا، دون إضعاف المبادئ الأساسية للميثاق.

وإن إصلاح مجلس الأمن ينطوي على أهمية خاصة من حيث تركيبته وطريقة عمله. والمجلس ينطوي على أهمية حيوية في مجال عمل الأمم المتحدة. ومن الأساسي لفعالية المجلس أن ينال ثقة المجتمع الدولي.

وتؤيد جامايكا توسيع عضوية المجلس مما يجعله أكثر تمثيلا للمجتمع الدولي. وتؤيد اعتماد تدابير من شأنها أن تجعله أكثر ديمقراطية وشفافية في عملية صنع القرار. ونقر بأن هناك مسائل هامة ودقيقة في كفة الميزان وأنه ينبغي لنا أن نمضي بترو، إلا أن ما يشغلنا هو ألا تغرق العملية في مناقشة لا تنتهي. ونعتقد أن هناك توافقا كافيا في الآراء بشأن المقترحات التي تستهدف تشكيل أساس للقرارات عما قريب.

ونسلم أيضا بأن إدارة أكثر كفاءة وأوسع نطاقا لمبادرة فعالة من جانب الأمين العام وموظفيه أساسية من أجل هيكل معزز للأمم المتحدة. ونحن نؤيد الأمين العام في هذا المسعى.

وتؤيد جامايكا أيضا ضرورة اتخاذ تدابير لتحسين الكفاءة، وليست لنا أية مآخذ على إصلاح يتوخى توحيد وترشيد المنظومة. وفي معرض الترحيب بهذه الخطوات، يجب علينا أن نؤكد على أن الإصلاح ليس مرادفا لخفض التكاليف. فالإصلاح لا يتمثل في القيام بعمل أقل؛ أنه يتمثل في الاضطلاع بالعمل على نحو أفضل.

لذا نود أن نرى عملية تقوي قدرة الأمم المتحدة على إتاحة الخدمات التي تتطلبها الدول الأعضاء، وتدعم الروابط بين هيئات المنظومة مع المحافظة في الوقت ذاته على المزايا النسبية وأوجه التكامل وتجميع الطاقات. وينبغي أن يؤدي هذا الجهد إلى تحسين قدرة الأمم المتحدة على القيام بأعمال وقائية والرد على الأزمات بسرعة. وفوق كل هذا، من المهم بالنسبة للأمم الصغيرة النامية مثل أمتي أن تستمر المنظمة في الاضطلاع بدور قيادي في تحديد أولويات التنمية العالمية.

ولن تكون كل الدول الأعضاء مستعدة لاحتضان مقترحات الإصلاح التي طرحت، ولكن ما من أحد يستطيع أن ينكر الحاجة إلى إجراءات ذات مغزى تقوي منظومة الأمم المتحدة وتحسنها. ولذا ينبغي لنا أن نعمل على إيجاد هدف مشترك ونستجمع العزيمة الجماعية لتنفيذ التدابير الضرورية لإعادة تنشيط الأمم المتحدة. هذه هي مسؤوليتنا الجماعية. والإصلاح الفعال لمؤسستنا العالمية يتطلب اتفاقا عاما بشأن السمات الرئيسية للبيئة العالمية الجديدة. وعلينا أن نحدد بوضوح الدور الذي يتوقع للأمم المتحدة أن تضطلع به في الألفية القادمة. ويجب أن تكون رؤيتنا العامة رؤية يمكن للأمم المتحدة بموجبها أن تكون حفازة للتغيير وأداة للتقدم باسم كل شعوب العالم.

فلنصمم على تجهيز الأمم المتحدة بالأدوات الضرورية، بما في ذلك الموارد المالية المطلوبة، بما يتفق مع التزامات الميثاق، لكي نمكنها من الاضطلاع بفعالية بدورها القيادي في المحافظة على السلام والأمن العالميين وفي تأمين الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للبشرية. هذه هي مسؤوليتنا، وشعوبنا تتطلع إلى مؤسسة منشطة تتصرف بفعالية وبسرعة لمواجهة التحديات التي نواجهها جميعا إذ نقترب من القرن الواحد والعشرين. فلنستغل الفرصة التي لدينا الآن لصياغة أمم متحدة تعبر عن آمال كل البشرية وأمانيها في التنمية المستدامة والأمن والسلام الدائمين.

إن الألفية الجديدة تغرينا بإمكانياتها وبتحدياتها التي لا حد لها. فلنمنع الأنانية الضيقة من أن تحول بيننا وبين اتخاذ خطوات جريئة حازمة لمواجهة هذه التحديات. وجامايكا ومجموعة دول الكاريبي تقف على أهبة الاستعداد لتضطلع بدورها في جهد تعاوني لبلوغ العدالة والرخاء العالميين. ونحن جميعا مدينون بهذا لأنفسنا وللأجيال المتعاقبة.

وأحث المجتمع الدولي بكل قلبي على احتضان هذا المشروع بروح حقة من التضامن والوئام. ولو فشلنا في هذا فلن يغفر التاريخ لنا فشلنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جامايكا على الكلمة التي أدلى بها الآن.

اصطحب معالي الرايت أونرابل برسيفال جيمس باترسون، رئيس وزراء جامايكا، من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ادواردو فريرو كوستا، وزير خارجية بيرو.

السيد فريرو كوستا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إنه لشرف لي أن أشترك في هذه الجمعية العامة ممثلا لشعب بيرو وحكومتها، تحت قيادة الرئيس ألبرتو فوجيموري. وأتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بالتهانئ، على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة، وأؤكد لكم التعاون الكامل لوفد بيرو معكم. كذلك نهنئ السفير غزالي اسماعيل، رئيس الدورة السابقة.

تجدد بيرو تفانيها الذي لا يتزعزع للمقاصد والمبادئ والأعراف التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة والتي لا يمكن تحقيق السلام والتعايش في وئام بين الدول دون تطبيقها بإخلاص. علينا جميعا أن نؤمّن احترام القانون الدولي، وخاصة التقيد التام وبنية حسنة بالمعاهدات، وأن نسهم في المحافظة على السلام والأمن الدوليين وأن نشارك في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. واتفاقا مع هذا، من الضروري اليوم أكثر من ذي قبل الامتثال الفعال للميثاق واحترام مبادئه لكي نضفي على التعددية مصداقية وعنفوانا جديدين. نحن نعيش في وقت يتسم بتغيرات ملحوظة في تنظيم القوة واتجاهات نحو العولمة في النظام الدولي تتطلب المساواة الدقيقة في العلاقات بين الدول، بما يتفق وميثاق الأمم المتحدة. مثلما تتطلب، تبعا لذلك، سياسات تعددية تواكب العصر كوسيلة مناسبة لإضفاء الأولوية على الأهداف المشتركة للبشرية في عصرنا هذا.

والإصلاح المؤسسي لمنظومة الأمم المتحدة حتمي لجعلها أكثر كفاءة، ولتكييفها مع الحاجات الحاضرة للمجتمع الدولي، ولتعزيز المؤسسات التي ستصبح ممثلة حقة للمصالح التي نتشاطرها جميعا.

مضت أربع سنوات الآن منذ بدأت الجمعية العامة العمل في إصلاح مجلس الأمن. ولقد أصبحت المواقف القومية معروفة ومرددة. وعلينا أن نقرر اليوم ما إذا كنا سنشرع في المفاوضات الجوهرية أم ينبغي لنا أن نؤجلها إلى أن تسود ظروف سياسية أفضل. ذلك لأن الإطالة غير المجدية لهذه المناقشة يمكن أن تلحق الضرر بهيبة المنظمة وسلطتها في وقت أصبح من الضروري فيه تقويتها كأعلى منتدى عالمي للحوار والتفاهم والتعاون.

نحن مدركون لصعوبة هذه العملية. والى الذين يتحملون واجب استخدام قوتهم مع ضبط النفس، نوجه إليهم دعوة بتوخي المرونة، ونؤمن أيضا بأن الضغوط والعجلة لن تكون في المصلحة لأنها يمكن أن تعرقل تحقيق هدف مشروع وحيوي.

وبيرو تعتقد أن من الضروري جعل مجلس الأمن مجلسا تمثيليا، ودعم مشروعيته، وتحقيق تمثيل جغرافي منصف عن طريق زيادة عضويته، وإضفاء شفافية أعظم على أعماله، واتخاذ الخطوات الأولى نحو إلغاء حق النقض عن طريق وضع قيود صارمة على استخدامه. ولذا تؤيد بيرو الزيادة في كل من فئتي العضوية به. ويجب تحقيق كل ما سبق عن طريق اتفاق مشروع لا يميز ضد البلدان النامية.

ولكي نواكب القوة الدافعة التي انتجتها المشاكل العالمية، تدعو الحاجة إلى إطار مؤسسي جديد، كالإطار الذي اقترحه الأمين العام، كوفي عنان، في اقتراحه في "برنامج للإصلاح". ولكي نخدم السلام والاستقرار الدوليين والنمو المستدام للاقتصاد العالمي، تدعو الحاجة إلى جهود مجددة تكون متمشية مع تنوع الدول الأعضاء.

ونؤيد تعزيز الأمانة العامة، والتأكيد على تشجيع التنمية، والتوصية بترشيد استخدام مواردها المالية والاستفادة منها بأقصى درجة، وكذلك تحويل الموارد المفرج عنها إلى أنشطة التعاون الإنمائي.

إن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ يكشف النقاب عن أن مشكلة الأشخاص المشردين داخليا اتخذت أبعادا خطيرة؛ فقد زادت أعدادهم خمسة أضعاف خلال العقد ١٩٨٤-١٩٩٤. وفي نفس الوقت نلاحظ في التقرير المقدم من ممثل الأمين العام إلى لجنة حقوق الإنسان بشأن الثغرات المؤسسية في هذا المجال في الأمم المتحدة، أنه

لا توجد مؤسسة تتحمل المسؤولية الخالصة عن هؤلاء المشردين.

ونقترح أن تقوم الجمعية العامة في دورتها هذه، التي دعاها الأمين العام جمعية الإصلاح، بتناول مسألة المسؤولية المؤسسية عن المشردين داخليا.

وتحبذ بيرو فكرة توحيد مكاتب الوكالات وعملياتها في كل قطر لتيسير تنفيذ البرامج الشاملة مما يمكن منظومة الأمم المتحدة من أن تستخدم قدراتها المعترف بها استخداما كاملا.

ولا يمكن لأي إصلاح أن ينجح دون توفير الموارد المالية الضرورية. والحالة المالية للمنظمة موضع انشغال واسع النطاق. وترى بيرو أن تسديد المساهمات في الميزانية الاعتيادية التزام قانوني ينبغي الوفاء به كاملا وفي الوقت المحدد. ومبدأ القدرة على الدفع يجب أن يظل المعيار الأساسي في تخصيص الأنصبة المقررة. وبالتالي، فإن لم تتخذ الدول التي عليها متأخرات تدابير ملموسة للوفاء بمديونيتها، دون وضع شروط بطبيعة الحال، لن يتسنى تخصيص الموارد في الوقت المناسب للأنشطة الأساسية بالنسبة لأغلبية بلداننا. وهذه هي الحالة، على سبيل المثال، بالنسبة للحملة على الفقر.

وهناك مسائل رئيسية أخرى مدرجة في جدول أعمالنا الدولي الحافل بالبنود. وينبغي أن يزداد اهتمامنا بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية، وبالتعاون من أجل التنمية، وحماية البيئة، والمساعدات الإنسانية، والنهوض بحقوق الإنسان والدفاع عنها، وبطبيعة الحال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والإرهاب، والفساد.

وتنتهج بيرو تطوير النظام الدولي على أساس أربعة معايير ترشد سياستها الخارجية، وهي تفوق الديمقراطية التمثيلية وحكم القانون، وتعزيز الحقوق الأساسية للإنسان، وتوطيد الاقتصاد السوقي وابرام اتفاقات للتكامل الاقتصادي الإقليمي، والسعي إلى إرساء السلام والنهوض بالتعاون من أجل التنمية.

وفي عصر العولمة، ترى بيرو أن السلم والأمن الدوليين مهمتان متعددتا الأبعاد. وإذا كان للدول أن تسعى إلى تحقيقهما بوصفهما من الالتزامات والأولويات الحقيقية، فيجب أن يقترنا بغرض أسمى هو تحسين الحالة التي لا تحتمل لحوالي ٦٠ في المائة من سكان العالم.

ومشاكل الفقر، والفقر المدقع، والأمية، وسوء التغذية، ووفيات الرضع، والتمييز، والتهميش بشكل عام وغيرها من المشاكل، تعطي صورة عن عنف اجتماعي محتمل يهدد المثل الأعلى العالمي لحياة سلمية ومنظمة. ومحنة الفقر والتحدي الذي يواجهه تعزيز التنمية البشرية يغيران بشكل جذري اتجاه العلاقات الدولية وإيقاعها.

ويتجه النظام الدولي صوب إزالة الصبغة العسكرية تدريجيا. وبانتهاء الحرب الباردة وتخفيض خطر المواجهة العسكرية العالمية، تجري تهيئة الظروف التي تعطي الأولوية، على أساس الحوار والتعاون، للمهمة التي تأخرت زمنا طويلا، وهي مهمة النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لا يزال نزع السلاح العام الكامل عنصرا أساسيا في الأمن وهدفا دائما للمجتمع الدولي. وتعلق بيرو أهمية خاصة على عدم الانتشار بجميع جوانبه، لا سيما عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. وقد شارك بلدي بنشاط في المفاوضات الشاقة التي أسفرت عن عقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ووقعت عليها في اليوم الذي فتح فيه باب التوقيع عليها.

ويسعدنا ما توصل إليه مؤتمر أوسلو الدبلوماسي في إطار عملية أوتاوا لحظر إنتاج الألغام الأرضية المضادة للأفراد ونقلها واستخدامها العشوائي. وقد شاركت بيرو في هذا المؤتمر منذ البداية بوصفها عضوا كامل العضوية. ونحن نستعد للتوقيع على الاتفاق العالمي في شهر كانون الأول/ديسمبر. وقد تعهدت مجموعة ريو بأن تجعل منطقتنا أول منطقة في العالم خالية من تلك الأجهزة البغيضة التي لا تزال تودي بحياة الآلاف من الضحايا الأبرياء كل يوم.

بيرو بلد محب للسلام يعمل على إرساء السلام ويشجب الصراع. إننا نريد تقوية التعاون السياسي والاقتصادي مع كل البلدان ومجموعات البلدان في مختلف المناطق على أساس من المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة. ونؤكد بصفة خاصة على إقامة روابط أوثق للصداقة والتعاون مع البلدان المجاورة وعلى تعزيز الثقة المتبادلة من خلال العمليات والآليات والتدابير المحددة التي نسعى إليها بحماس.

وفي غياب النمو الاقتصادي لن يكون بالإمكان توفير الثروة ولا الوظائف، وفي غيابهما، لن تتحقق التنمية ولن يعم الرفاه. وهذا هو التحدي الضخم الذي نواجهه في هذا العصر. وينبغي لنا أن نعمل على تهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق شفافية السوق والتقارب الاجتماعي لكي نحافظ على نمو الاقتصاد العالمي وانفتاح التجارة وتحريرها، وعلى تدفق الخدمات ورؤوس الأموال، ونقل التكنولوجيا. وينبغي للبلدان النامية والمتقدمة النمو أن تتوصل إلى تفاهم تتجنب بواسطته العودة إلى الماضي غير البعيد الذي فشلت فيه أشكال الحمائية الضيقة وفرض الشروط في التغلب على الظلم، بل أدت إلى استفحاله.

ويجب ألا تقود العولمة إلى زيادة الفقر والتمييز، لأنهما من العقبات الرئيسية في سبيل الاستقرار، كما أنهما يشكلان تحديا أدبيا عشية القرن الحادي والعشرين. وينبغي لنا أن نعتمد تدابير لإدماج المجتمعات المحرومة ضمن السياسات والعمليات التي تشجع النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

وفي بيرو، اتخذت حملة التخفيض التدريجي للفقر بهدف استئصاله شكل نهج شامل. والنقاط الجوهرية فيها هي الانفتاح، وتحديث الاقتصاد وتحريره، وإصلاح الدولة، ووضع إطار قانوني يضمن الملكية ويشجع الاستثمار. وإننا، فضلا عن ذلك، ننتهج سياسات قطاعية ثابتة تمولها ميزانيتنا الوطنية التي تخصص ٤٠ في المائة لبنود في المجال الاجتماعي، مثل الصحة، والإسكان، والتعليم، والسكان، والقضاء. والنتائج التي تحققت بالفعل معروفة تماما، وتعتبر بيرو من البلدان المستقرة والآمنة التي ينتظرها مستقبل باهر. وتأمل حكومة بيرو أملا وطيدا في تخفيض الفقر المدقع والفقر بشكل عام حول عام ٢٠٠٠.

تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية رئيسية في معالجة ثلاثة اتجاهات سلبية ذات نطاق عالمي: الاتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب والفساد. ونحن نكافح هذه الظواهر الإجرامية بقوة لأنها تضعف القيم الأساسية وتهدد استقرار الديمقراطية. وتتطلب دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لمسألة المخدرات - وهي دورة ندعمها بالكامل - وحدة المقصد. وستتاح للمجتمع الدولي فرصة ممتازة لمعالجة هذه المشكلة من جميع جوانبها. وما فتئت بيرو تحقق نتائج ملموسة في جميع جوانب هذه الحملة الشاملة، لا في حظر المخدرات فحسب بل أيضا في استئصال المحصول وإيجاد تنمية بديلة. ونأمل أن نشهد زيادة ملحوظة في التعاون الدولي مما يساعدنا في سياستنا لمكافحة المخدرات ويكمل، ولو جزئيا فقط، الجهود الوطنية الضخمة التي ما فتئنا نبذلها. ويحدونا الأمل في أن يتحقق هذا التعاون المعزز في ضوء الوعي المتنامي والإرادة السياسية الأكبر التي ظهرت في جميع أنحاء العالم تجاه مشكلة نتقاسم جميعا، دون استثناء، مسؤولية تحملها.

ضم المؤتمر الدولي الثامن المناهض للفساد، الذي عقد قبل ثلاثة أسابيع في عاصمة بيرو، ما يزيد على ٦٠٠ ممثل من ٩٣ بلدا. وأود أن أبرز مجموعة التوصيات التي تمخض عنها لمكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص. وترد هذه التوصيات في إعلان ليما، وهو أول وثيقة عالمية من هذا النوع. وينص الإعلان على إنشاء آلية تقييم ومتابعة توجه انتباه الحكومات والمؤسسات الدولية إلى هذه التوصيات. ومن الآن فصاعدا، سيكون الهدف في هذا المسعى، وهو هدف يهم الحكومات والمواطنين على حد سواء، تحديد الميادين المحددة المثيرة للمشاكل، مع أخذ الرأي العام بعين الاعتبار وبمشاركة المجتمع المدني بفعالية.

ويتعين على الأمم المتحدة، بوصفها إطارا عالميا لمكافحة الفساد بجميع مظاهره، أن تشارك في هذه الجهود، تماما كما تفعل منظومة البلدان الأمريكية داخل منطقتها الجغرافية.

لقد فرضت ظاهرة الإرهاب نفسها اليوم، على حساب عدد لا يحصى من الأرواح البشرية البريئة والخسائر المادية الضخمة، على جدول أعمال العلاقات الدولية المعاصرة. وقد أدنا إدانة مطلقة وعلى جميع المستويات أعمال الإرهاب والمجموعات المجرمة التي ترتكبها، واتفقنا أيضا على أن أعمال الإرهاب تمثل انتهاكات لحقوق الإنسان. وقد آن الأوان للاضطلاع بعملية مشاورات تمكن المجتمع الدولي من الاستفادة من الأدوات القانونية العالمية التي يكافح بها الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره بفعالية، وذلك ما نسعى إلى تحقيقه في قارتنا.

بعد خمس سنوات من اعتماد خطة عمل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي انعقد في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢، نشعر بالإحباط لعدم إحراز تقدم في جدول أعمال القرن ٢١. وقد ضعف الالتزام السياسي الذي قـُطع، لا سيما بالنسبة لتخصيص موارد جديدة وإضافية، كما ضعف الاستعداد لنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية.

ونؤكد ثانية أن تحقيق التنمية المستدامة لن يتم إلا باتباع نهج شامل، لأن هذا يتطلب تعزيز عملية فتح التجارة وتحريرها، وكذلك سياسات تجارية وبيئية يدعم بعضها البعض. ومطلوب أيضا نقل موارد مالية وتكنولوجيا كافية لدعم السياسات الوطنية. ولا ينبغي لأية دولة أن تتهرب من مسؤوليتها الفردية في أداء هذه المهمة.

ومن بين التحديات التي تواجه المجتمع الدولي التأكد من الترويج بفعالية لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتقيد بها بالكامل. فالنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها شاغلان رئيسيان لحكومة بيرو. ويركز مفهوم التنمية البشرية، الذي تقوم عليه سياسة دولتنا الاقتصادية والاجتماعية كلها، على إعادة تقييم الحياة والإنسان. وتعاون الأمم المتحدة ضروري من خلال نهج واقعي يأخذ بعين الاعتبار الخصائص الإقليمية والوطنية ويـُوجه بصورة أساسية لنشر ثقافة حقوق الإنسان.

تواجه بلدان عديدة، من بينها بيرو، ظاهرة طبيعية دورية تمس العالم كله تعرف باسم "نينيو"، تؤدي عواقبها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الوخيمة إلى إحداث تغير كبير في البيئة البحرية التي تشكل، مصدرا للغذاء والعمالة لقطاعات كبيرة من الناس. والضرر الذي أحدثته هذه التغيرات البحرية والجوية الواسعة النطاق في الماضي دفع بلدي قبل بضعة عقود إلى دراسة هذه الظاهرة. وعليه، اضطلع في عام ١٩٧٤ بدراسة إقليمية للنينيو في إطار اللجنة الدائمة لجنوب المحيط الهادئ، وهي هيئة دون إقليمية لخطة عمل جنوب شرق المحيط الهادئ، التي واصلت دراسة هذه المشكلة بدعم قيم من منظمات من قبيل اللجنة الاوقيانوغرافية الحكومية الدولية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

ويلزم دمج المعرفة التي اكتسبتها بيرو وبلدان أخرى، وكذلك المعرفة التي اكتسبتها الهيئات الدولية والإقليمية والعالمية، ووضعها بصورة منهجية. وبناء على ذلك، اقترحت بيرو إنشاء برنامج عالمي للتعاون المتكامل يـُعنى بظاهرة النينيو، مما سيمكن بلداننا من تخفيف آثارها والضرر المادي المترتب عليها. ولوضع الأسس لهذا البرنامج وبدء تنفيذه، ينبغي لنا أن ننظر في عقد اجتماع دولي بمشاركة وكالات المنظومة ذات الصلة والهيئات الإقليمية والبرامج الوطنية للبلدان المعنية. وفي هذا السياق، نقترح، كجزء من إصلاح منظومة الأمم المتحدة، الحفاظ على قدرتها التشغيلية في ميدان رصد الكوارث الطبيعية وحشد المساعدة في حالة وقوعها، وتقوية هذه القدرة.

وتستند سياسة التنمية التي تنتهجها بيرو حاليا إلى المفاهيم والقيم والمبادئ العالمية التي أعلنتها الأمم المتحدة، وهي: الديمقراطية والحرية الاقتصادية واحترام الحقوق الأساسية للإنسان وحفظ الطبيعة والنهوض بالمرأة وحماية حقوق السكان الأصليين.

وما فتئ مجتمع بيرو، استجابة لما تمليه عليه حتميات تاريخه وجغرافيته، يجسد منذ قديم الزمان نموذجا للوحدة في إطار التنوع. ونحن في بيرو نعكف على إرساء الأسس لمستقبلنا ذاته. ولن استفيض في الكلام عن السياسات التي ما زلنا نتبعها على مدى السنوات السبع الماضية ونتائجها المثيرة للإعجاب أو التقلبات التي طرأت في هذه العملية والتي كانت المحك لعزمنا ومثابرتنا. ولكنني أرى من الملائم أن أكرر الإشارة إلى السمة الرئيسية لنموذجنا الإنمائي الذي يعبر عن علاقة منسجمة رشيدة ومتكاملة بين السياسات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية، والذي يمكننا، لأول مرة بعد سنوات طويلة، من تنفيذ استراتيجية واقعية للتنمية البشرية المستدامة. ووفقا لذلك، فإن الأداء العصري والكفؤ لنظام الأمم المتحدة التعاوني يعتبر الآن أكثر من أي وقت مضى ذا قيمة استراتيجية لبيرو. وأود على وجه الخصوص، أن أعرب عن الشكر على التعاون الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لشعب بيرو، والذي يحفز جهودنا الوطنية ويكملها.

إن الأمم المتحدة هي أفضل أداة متاحة على المستوى العالمي لتوطيد السلم والأمن الدوليين، واحترام سيادة الدول واستقلالها، والقانون الدولي، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي، ينبغي لعملياتها ونهجها واستراتيجياتها أن توفر استجابات فعالة

لتحديات العالم المعاصر واحتياجات شعوبنا التي لا تزال تضع آمالها في منظمتنا. وستظل بيرو على الدوام ملتزمة بهذا المسعى.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في كرواتيا، سعادة السيد ماته غرانيتش.

السيد غرانيتش (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): حقا إنه لامتياز خاص وشرف لي أن أخاطب الجمعية العامة في بداية دورتها الثانية والخمسين.

وأود بادئ ذي بدء أن أعرب عن خالص تهانئي لك سيدي، بوصفكم رئيسا جديدا للجمعية العامة، واثقا من أن خبراتك ومهاراتك الدبلوماسية الواسعة المشهود لها، ستلعب دورا هاما في عمل الجمعية.

أود كذلك أن أعرب عن امتناننا لرئيس الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين، سعادة السيد غزالي اسماعيل الذي دلل بعمله المتفاني والنشط على أن إصلاح الأمم المتحدة أكثر بكثير من مجرد الخطب الرنانة، والذي وضع معيارا جديدا للأداء في الجمعية العامة.

وكرواتيا، بوصفها بلدا من بلدان أوروبا الوسطى والبحر الأبيض المتوسط، تركز اهتمامها على الاستقرار العام في المنطقة، والاندماج التام في المؤسسات الأوروبية - الأطلسية، وتأكيد وضعها في أوروبا الجديدة بعد انتهاء الحرب الباردة؛ باعتبار ذلك أولوياتها الاستراتيجية. ومن هنا ينبع الاهتمام الخاص الذي توليه حكومتي لسياسة حسن الجوار وإقامة علاقات مستقرة مع البلدان المجاورة، تقوم على مبادئ الاحترام التام للحدود القائمة المعترف بها دوليا، ولحقوق الأقليات وفض المنازعات القائمة والمحتملة بالوسائل السلمية انطلاقا من روح ميثاق الأمم المتحدة. ويمكنني اليوم أن أشير مع الارتياح إلى أن كرواتيا أبرمت عشرات الاتفاقات الثنائية مع جيرانها، كما أن علاقاتنا مع كل جار من جيراننا المباشرين يجري تنظيمها بالكامل وتتحسن باطراد.

وقد استضافت كرواتيا عمليتين كبيرتين من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: قوة الأمم المتحدة للحماية، وعملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا. ولا تزال إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسرميوم الغربية في منطقة الدانوب، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا موجودتين أيضا. كما اضطلعت كرواتيا بدور هام في تسهيل عملية قوة تثبيت الاستقرار في البوسنة والهرسك.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن امتنان حكومتي الصادق لجميع الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة لوقف الحرب في كرواتيا وتخفيف نتائجها، والإعراب أيضا عن تعاطف بلادي العميق مع أسر ذوي "الخوذ الزرق" الذين سقطوا ضحايا أثناء تأديتهم لواجباتهم السامية.

وإنني لفي غاية الامتنان لإعطائي هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا وشكرنا للأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، على جهوده السلمية في كرواتيا. فعندما كان مسؤولا للأمم المتحدة في الميدان، ووكيلا للأمين العام لعمليات حفظ السلام، قدم إسهاما شخصيا رئيسيا للتغلب على الأزمة. ونتوجه بشكرنا الجزيل لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلوفينيا الشرقية وبارانيا وسرميوم الغربية، والسيد جاك كلاين الذي كان حتى وقت قريب مدير تلك الإدارة الانتقالية، والذي كان عمله النشط ومهارته القيادية وتعاونه الناجح مع الحكومة الكرواتية عنصرا فعالا في إعادة الإدماج السلمي لهذه المناطق في كرواتيا.

خلال الشهور العديدة من وجود الأمم المتحدة في كرواتيا وفي أماكن أخرى في منطقة يوغوسلافيا السابقة، سنحت الفرصة لبلدي لأن يرى بنفسه جميع الإمكانات ونقاط الضعف في عمليات حفظ السلام. وقد ثبت بما لا يدع مجالا للشك أن أي عملية لحفظ السلام لا يمكن أن تنجح إلا إذا كانت ولايتها محددة بوضوح من حيث هدفها وإطارها الزمني، وكانت مدعومة على نحو تام ونشط من مجلس الأمن والأمين العام، وكانت على رأسها قيادة حازمة ومصممة صراحة على استخدام جميع الوسائل اللازمة لإكمال مهمتها.

وكان ثمن اكتساب هذه المعرفة فادحا، سياسيا وماديا وبشريا - وهو الأسوأ، ومن المأمول فيه إذن أن تستغل بحكمة في المستقبل. وكرواتيا، فيما يخصها، متشوقة لأن تخرج عن دورها كبلد مستضيف لعمليات حفظ السلام، وأن تتولى، بدلا من ذلك، دور المشارك النشط في هذه العمليات في أماكن أخرى. وأستطيع، هنا والآن، أن أؤكد استعداد بلدي للانضمام إلى قائمة الدول

الأعضاء في الأمم المتحدة، التي تشارك قواتها في جهود السلام الدولية.

تنعقد الدورة الثانية والخمسون للجمعية العامة إزاء خلفية حافلة بالتزامات كبيرة وتوقعات كبيرة أيضا فيما يتعلق بإصلاح منظومة الأمم المتحدة. والاقتراحات حسنة التوقيت وبعيدة الأثر التي طرحها الأمين العام فتحت الباب للإصلاح. وكرواتيا تؤيد هذه الاقتراحات تأييدا حازما، ونحن مستعدون لتقديم أية مساعدة مطلوبة لإدخال نوع التغييرات الذي ندين به لأولئك الذين وضعوا أسس هذه المنظمة، وللأجيال المقبلة أيضا. وبالنسبة للحاجة إلى ترشيد عمل الجمعية العامة وتخفيض جدول أعمالها الضخم، طرحت كرواتيا اقتراحا بحذف البند المدرج في جدول أعمال الجمعية العامة تحت عنوان "الحالة في الأراضي المحتلة في كرواتيا"، حيث لم يعد منطبقا، لا عنوانا ولا موضوعا، على الحالة على أرض الواقع، مما يجعله عتيقا.

وفي ضوء الحقائق الجغرافية - السياسية، تؤيد كرواتيا زيادة أعضاء مجلس الأمن - الدائمين وغير الدائمين. فلقد بات من الواجب التخلص على مراحل من قوالب نمطية قديمة بلغت من العمر نصف قرن. وتؤيد كرواتيا فكرة منح مركز العضو الدائم لكل من المانيا واليابان، مع مراعاة حق مناطق من العالم، وأفريقيا في المقام الأول، في العضوية الدائمة، لأنها ظلت طيلة أكثر من خمسين سنة، ودون أي مبرر، محرومة من التمثيل الدائم في مجلس الأمن. وفضلا عن ذلك، يؤيد بلدي تخصيص مقعد إضافي في مجلس الأمن لمجموعة دول أوروبا الشرقية.

تؤيد كرواتيا بقوة التأكيد مجددا على عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتنفيذها بالكامل. وقد سُر بلدي لملاحظته إحراز بعض التقدم خلال دورات اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار هذا العام فيما يتعلق بمبدأ عدم البدء باستعمال هذه الأسلحة، وبخاصة ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وهو يناشد الدول النووية إيلاء ما يتوجب من نظر في المقترحات التي تدعو إلى تدوين هذا المبدأ في وثيقة ملزمة قانونا.

في أيار/مايو ١٩٩٦ عمد المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر إلى تعديل البروتوكول الثاني المتعلق بالألغام الأرضية. إن كرواتيا، التي اضطلعت منذ البدء بدور ناشط خلال عملية أوتاوا، والتي سبق لها أن طبقت وقفا خاصا بها من طرف واحد فيما يتعلق باستعمال الألغام الأرضية، تؤيد تأييدا كاملا جميع الجهود التي أدت في نهاية المطاف إلى اتخاذ القرار في مؤتمر أوسلو الأخير، الذي يقضي باعتماد نص معاهدة عالمية تحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وما يحفز كرواتيا أيضا على الاهتمام بمشكلة الألغام الأرضية العالمية هو مصابها الأليم منها. إذ لا تزال ملايين الألغام، التي زرعت خلال الحرب في الأقاليم المحتلة سابقا من كرواتيا، تشكل خطرا مباشرا، وبخاصة على الناس الأكثر تعرضا: أي المدنيين. كما تشكل عائقا ضخما أمام إعادة إعمار المناطق المتضررة من الحرب. إن إزالة الألغام في هذه المناطق عملية كأداء سيستغرق إنجازها سنوات عدة بالرغم من أفضل ما نبذله من جهود. فلسوء الحظ، إن نقصا في المعدات المتخصصة يعني أن العملية لا يمكن أن تتحرك بوتيرة أسرع. أما وقد قلنا ذلك، فاسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن امتناني لجميع الذين عملوا حتى الآن على توفير المعونة المالية وغيرها من المعونات بهدف التخفيف من حدة مشكلة الألغام الأرضية في بلدي، ولإطلاق نداء إضافيا للحصول على أية معونة سواء كانت مادية أو مالية أو فنية، من شأنها مساعدتنا على التعجيل في عملية إزالة الألغام. وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن تقدير حكومتي للجهود التي بذلها مركز الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، في زغرب، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، لمساعدتنا في إطلاق هذه العملية.

إن نوعية الحياة، اليوم وغدا، ستعتمد اعتمادا كبيرا على النجاح في حماية حقوق الإنسان على المستويين الدولي والوطني. فحماية حقوق الإنسان وتعزيزها - وهي قضية أدت فيها الأمم المتحدة دورا لا غنى عنه - أمران ضروريان لضمان الاستقرار والأمن الدوليين. وقد عمل مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بنجاح على تعزيز دور الأمم المتحدة في هذا الميدان المهم، وأود في هذه المناسبة، بالنيابة عن حكومة كرواتيا، أن أهنئ السيدة ماري روبنسون لتعيينها في هذا المنصب. ونحن نثق بأنها، بسبب مؤهلاتها الممتازة ونزاهتها الشخصية، ستؤدي واجباتها بشكل يثير الإعجاب.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كامارا (غينيا).

وينبغي تقييم حالة حقوق الإنسان في كرواتيا في سياق الظروف الاستثنائية التي مرت بها في تاريخها الحديث. فجمهورية كرواتيا على الرغم من الظروف العصيبة التي رافقت ولادتها، تمكنت من إرساء الأسس لمجتمع ديمقراطي يستند إلى احترام حقوق الإنسان. وفي هذا الخصوص، يمكنني أن أعلن أن كرواتيا ستصادق في شهر تشرين الأول/أكتوبر المقبل على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وبالطبع، لا تزال هناك مسائل عالقة عديدة، نابعة في جزء كبير منها من الحرب العدوانية التي شُنت على كرواتيا. وتشمل هذه المسائل عودة المشردين واللاجئين؛ وتحديد الأشخاص المفقودين؛ وحقوق السكان من العرق الكرواتي في الدول المجاورة؛ وعودة جميع الصرب الكرواتيين الذين غادروا كرواتيا، بتحريض أو بأمر من قادتهم، ويرغبون في العودة إلى كرواتيا. وتعتزم حكومة جمهورية كرواتيا مواصلة التصدي لجميع هذه المسائل بما يتفق والتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، وكذلك مع أوجه قلقها المشروع على أمن الدولة وسلامة جميع مواطنيها ورفاههم.

إن كرواتيا، بوصفها ضحية اعتداء، دعت إلى إنشاء محكمة دولية، بل وتقدمت بنفسها بمبادرات لإنشاء تلك المحكمة، للمحاكمة عن جرائم الحرب المرتكبة في كرواتيا والبوسنة والهرسك. وقد واصلت كرواتيا تعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة منذ إنشائها. وافتتحت المحكمة مكتبا لها في زغرب. كما أنشأت الحكومة الكرواتية مكتبا خاصا بها للتعاون مع المحكمة وعينت مراقبين لدى المحكمة. وعلاوة على ذلك، اعتُمد القانون الدستوري للتعاون مع المحكمة الدولية. ولكرواتيا موقف مبدئي يقضي بالتعاون مع المحكمة ضمن حدود التزاماتها على نحو ما هي محددة في القانون الدولي ووفقا للقرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن، والنظام الأساسي للمحكمة الذي أقره المجلس.

إلا أن كرواتيا لا يمكن أن تكون راضية تماما عن العمل الذي انجزته محكمة لاهاي حتى اليوم. فالتهم التي وجهت حتى الآن، والانتماء العرقي للأشخاص المحاكمين في لاهاي حاليا، لا تبين كما يجب مسؤولية الأطراف المشاركة في الصراع ولا حجم ما أُرتكب من جرائم حرب. ومن ناحية أخرى، تجاوزت المحكمة أحكام نظامها الأساسي والقانون الدولي عندما أصدرت أوامر الحضور أمامها للدول ومسؤوليها الرفيعي المستوى.

تعتبر حكومتي عمليتي السلام الحاليتين في إقليم كرواتيا - إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا - عمليتين ناجحتين. وبموجب الاتفاق الأساسي الموقع بين السلطات المركزية لجمهورية كرواتيا وصرب إقليم الدانوب الكرواتي، وعملا بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، تنتهي ولاية الإدارة الانتقالية ومدتها سنتان في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وفي هذا الوقت ترى كرواتيا أنه لا يوجد أي سبب يبرر تمديد ولاية الإدارة الانتقالية إلى ما بعد ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

ونحن مقتنعون بشدة بأن هذه البعثة ستنهي مهمتها كاملة وفي الوقت المحدد وستسجل في التاريخ بوصفها واحدة من أنجح عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

ويمكن وصف النتائج التي أنجزت برعاية الأمم المتحدة وبالتعاون الكامل مع السلطات الكرواتية بأنها مرضية جدا. فقد أنجز تسريح المقاتلين. وأجريت انتخابات محلية أعيد من خلالها دمج إقليم الدانوب الكرواتي في النظام القانوني والسياسي للبلد. كما جرى نقل جزء كبير من سلطات الحكومة المحلية إلى الهيئات المنتخبة والمؤسسة حديثا.

وحددت القواعد وصممت بالتعاون بين جمهورية كرواتيا وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للتمكين من عودة النازحين واللاجئين عودة كريمة وآمنة ومنظمة إلى بيوتهم في منطقة الدانوب الكرواتية وخارجها. وحتى الآن، عاد ما مجموعه ٥٠٠ ١ نازح كرواتي إلى منطقة الدانوب الكرواتية، وعاد ماجملته ٠٠٠ ٨ صربي من المنطقة إلى بيوتهم في أماكن أخرى من كرواتيا. وستستمر عودة النازحين والوجود الدولي بعد انسحاب إدارة الأمم المتحدة الانتقالية. وبدعوة من السلطات الكرواتية تعهدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا برصد التطورات في منطقة الدانوب الكرواتية بعد ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

إن إعادة إدماج منطقة الدانوب الكرواتية لم تكن أبدا عملية سهلة أو بسيطة. وجمهورية كرواتيا وجميع

مواطنيها، خاصة سكان منطقة الدانوب الكرواتية، بمن فيهم الذين أُبعدوا منها، مدينون بالامتنان لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية وجميع الدول التي شاركت قواتها في هذه العملية الناجحة جدا.

وولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا، التي أوكلت إليها مهمة رصد إزالة الطابع العسكري عن المنطقة على جانبي أقصى الحدود الجنوبية بين جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الإتحادية، ساعدت على استتباب الأمن في تلك المنطقة وعلى تهيئة الظروف لإيجاد تسوية دائمة هناك عن طريق المحادثات الثنائية. وقد أبدت جمهورية كرواتيا تفهما كاملا لمصالح جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فيما يتعلق بأمن خليج بوكا كوتورسكا، بينما كان القلق ينتابها بالنسبة لأمنها في منطقة دوبروفنيك الخلفية. وفي هذا الصدد، قامت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا بدور هام، إلا أن المشاكل المتبقية لا يمكن التعامل معها عن طريق تكرار مد ولاية بعثات الأمم المتحدة إلى ما لا نهاية.

وكرواتيا ترحب، مع الارتياح والرضا، بخفة حدة الأزمة في البوسنة والهرسك، وتظل على التزامها الثابت بمبادئ اتفاقات دايتون وواشنطن وبتنفيذها. وتمنح حكومتي تأييدها الفاعل للحفاظ على سلامة البوسنة والهرسك، وأيضا لتدعيم اتحاد البوسنة والهرسك بوصفه خطوة أولية وإطارا من أجل بقاء الشعب الكرواتي ورفاهه في البوسنة والهرسك.

إن دور المجتمع الدولي، لا سيما الأمم المتحدة والبلدان المشاركة في القوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقـــرار، في إحلال السلام في البوسنة والهرسك دور لا يعوض في هذه المرحلة من عملية السلام. فقد بُذل الكثير جدا من الجهد والموارد والنفوذ في السلام في البوسنة والهرسك، كما شهد شعب البوسنة والهرسك الكثير جدا من المعاناة، إلى الحد الذي لا يمكن فيه السماح بأي خطر يمكن أن يقوض ما تحقق في دايتون وما تبعها. وستستمر كرواتيا في دورها بوصفها عامل سلام نشطا في المنطقة وستحافظ على هذا الدور، آملة أن تفي الأطراف الأخرى المشاركة في عملية السلام بالتزاماتها.

إن من يقفون في وجه اتفاقات دايتون ويواصلون تحدي سلامة البوسنة والهرسك بوصفها مجتمعا مكونا من كيانين متكافئين وثلاثة شعوب يجب التصدي لهم بنفس العزم غيرالمهادن من جانب المجتمع الدولي، وأن يواجهوا، إذا اقتضى الأمر، بالتدابير نفسها التي طبقت في وقت سابق في البوسنة والهرسك، وهو ما ثبتت ضرورته وفائدته. وإعادة بناء البلد اقتصاديا ـ التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم فيها بدور أكثر حيوية ـ لها أيضا أهمية خاصة.

إن جدول أعمال الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة يشمل الكثير من البنود، وأمامنا أعمال كثيرة يجب أن تؤدى. وثمة فرصة متاحة أيضا لنا لكي نجعل هذه الدورة من دورات الجمعية العامة تسجل في حوليات المنظمة بوصفها معلما بارزا في تطور المنظمة. وكرواتيا يسرها أيما سرور أن تساهم في تحقيق ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي معالي السيد لامبرتو ديني، وزير خارجية إيطاليا، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد ديني (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أتقدم بالتهانئ الحارة للوزير أودوفينكو على انتخابه لتوجيه دفة الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة. وتمثل خبرته العميقة في الشؤون الدولية أفضل ضمان لنجاح ولايته. واسمحوا لي أيضا أن أشكر سلفه، السفير غزالي اسماعيل، الذي قاد الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة بامتياز كبير.

فيما يتعلق بجميع القضايا التي تواجه الجمعية العامة، تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به يوم الثلاثاء وزير خارجية لكسمبرغ باسم الاتحاد الأوروبي.

إن أمامنا اليوم فرصة عظيمة لنربط ما بين المبادئ والواقع، ولنحيي مثلنا العليا ونرسم معالم هذه المنظمة لعقود قادمة. لقد انهارت الأيديولوجيات التي فرقت بين البشر في هذا القرن. وفي غضون ذلك، حافظت المنظومة التي صممها الآباء المؤسسون بنفاذ بصيرة، وسط فظائع حرب كانت أكثر الحروب التي شهدها العالم تدميرا، على أهميتها وزادتها.

إننا لا نعيش في عالم تحكمه المصالح الوطنية المجردة. وعملية تقرير السياسات أصبحت أكثر فأكثر تسير على هدي الشواغل العالمية مثل حقوق الإنسان والتضامن والعدالة الاجتماعية. دعونا نتعهد على أعتاب القرن الحادي والعشرين، بتسوية النزاعات الدينية والعرقية عن طريق الحوار والتسامح والتبادل الثقافي،

وإيجاد حلول جماعية للإرهاب الدولي والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات وتدهور البيئة. وبوسعنا أن نجمع قوانا لاستئصال الفقر، الذي يشكل سببا رئيسيا للظلم الاجتماعي والاضطرابات السياسية في العالم، ولضمان الكرامة والاحترام وظروف معيشية أفضل لكل إنسان.

إن أهداف النظام العالمي الجديد، القائم على الثقة المتبادلة ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها، هي السلام والأمن والتنمية المستدامة واحترام حريات الفرد الأساسية. بيد أن هذه القيم لا يمكن أن تمليها مجموعة تعتبر نفسها النخبة بين الدول. فمستقبل البشرية مسؤولية يتحملها المجتمع الدولي بأسره.

ومع تأهب الأمم المتحدة لمواجهة تحديات القرن القادم، يتعين على الجمعية العامة القيام بدور بالغ الأهمية.

وعند افتتاح الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة كان هناك توافق إجماعي في الآراء بشأن ضرورة إجراء إصلاح بعيد الأثر في منظومة الأمم المتحدة. وفي خطابي ذكرت أن على الأمم المتحدة أن تستجيب بفعالية للشواغل المتزايدة التي برزت، وأن الإصلاح لا يمكن تأجيله. إن المجتمع الدولي يقتضي معايير أعلى بالنسبة للأمن والتنمية والديمقراطية، وهو بحاجة إليها الآن.

وذكرت في تلك المناسبة ١٠ مقترحات لجعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أكثر فعالية، وإنني مسرور لرؤية أنه تم إحراز تقدم بشأن بعضها. فقد تعززت الإجراءات لعقد اجتماعات دورية بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات. وبغية مساعدة المنظمة على التصدي للأزمات أينما برزت وحينما برزت، أصبحت إيطاليا مؤخرا البلد السادس الذي يعلن مشاركته الرسمية في الترتيبات الاحتياطية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

لقد قال الرئيس كلينتون في الخطاب الذي أدلى به يوم الاثنين أن المهمة الأولى للأمم المتحدة يجب أن تظل السعي إلى إحلال السلام والأمن. وعندما تطورت الحالة في ألبانيا في آذار/مارس الماضي إلى حالة خطيرة من عدم الاستقرار، تصرف مجلس الأمن على وجه الاستعجال - بدعم كامل من الأمين العام - وأذن لتحالف البلدان، بقيادة إيطاليا، بتشكيل قوة للحماية متعددة الجنسيات. وتمكنت عملية ألبا خلال الشهر الرابع من ولايتها من إيصال المساعدات الإنسانية بسلامة، وهيأت جوا آمنا لبعثات المنظمات الدولية، وجعلت من الممكن إجراء انتخابات ديمقراطية. وهي، باختصار، ساعدت البلد على النهوض من جديد. وكان أحد أسباب نجاحها الرئيسية اتباع نهج خلاق لحفظ السلام يعنى بالتخطيط العاجل للقوة ونشرها، وقيام تنسيق وثيق فيما بين البلدان المشاركة والبلد المضيف، تحت الرصد الدائم للأمم المتحدة.

وبغية تعزيز المكاسب التي تحققت وإرساء الأسس لنمو ألبانيا وازدهارها، يجب أن تكون الخطوة التالية تأهيل مؤسسات الدولة وإنعاش اقتصادها. وقد وضعت إيطاليا هذا الأمر في اعتبارها، ودعت إلى عقد مؤتمر وزاري في روما في تشرين الأول/أكتوبر بمشاركة الحكومة الألبانية وجميع المنظمات الدولية ذات الصلة لتقييم الاحتياجات واعتماد نهج مشترك للعمل.

وما فتئت الأمم المتحدة، طوال ما يزيد على نصف قرن، تسعى إلى إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة لمحاكمة مرتكبي إبادة الأجناس وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وإنزال العقوبة بهم أينما ارتكبوها وكائنا ما كان مرتكبها. وهذا اختبار لمسؤوليتنا الجماعية، وبات اختبارا أكثر إلحاحا بفعل المجازر الرهيبة التي طبعت الصراعات العرقية الأخيرة بطابعها، وتؤكد إيطاليا دعمها القوي لهذا المسعى وتتعهد بأن تسهم إسهاما نشطا فيه، هي على استعداد لاستضافة المؤتمر الدبلوماسي في روما لاعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

والتحدي الرئيسي الثاني هو تحديد الأسلحة. وقبل تناول المتطلبات الأمنية للغد، يجب أن نتخلص من العيش وسط مخاوف الأمن. ولا يسعنا أن نضع معايير أمنية جديدة إلا عن طريق قيام تعاون دولي بقيادة الأمم المتحدة.

إن إيطاليا لديها بعض أشد القوانين صرامة وأكثرها تطورا في العالم بشأن تصدير الأسلحة. واعتز بالقول إن الحكومة الإيطالية قررت من طرف واحد في حزيران/يونيه الماضي أن تتخلى عن إنتاج الألغام البرية المضادة للأشخاص وتصديرها وتخزينها واستعمالها، والقانون الذي يقضي بتطبيق هذا القرار أقره بالفعل أحد فروع برلماننا. بيد أن الأهمية الكاملة لهذا الالتزام لا يمكن معرفتها إلا إذا شاركت جميع البلدان في ذلك، سواء كانت

أطرافا في عملية أوتاوا أم لا. ومن المؤكد أن مؤتمر أوسلو الذي عقد مؤخرا حقق إنجازات رائعة، بيد أن تلك الإنجازات لم تصبح عالمية بعد. وبغية تحقيق هذا الهدف، ينبغي أن تُكمل الجهود التي نبذلها بالمشاركة المستمرة من مؤتمر نزع السلاح.

لقد قدم الأمين العام كوفي عنان قبل شهرين مجموعة متكاملة من المقترحات الوجيهة لتحسين فعالية المنظمة وتعزيز قدرتها على التصدي للتحديات الجديدة. وتلك المقترحات تستحق دعمنا الكامل لها.

إن أحد الأهداف الهامة لخطة الإصلاح التي تقدم بها الأمين العام هو تنشيط التوجه الاستراتيجي الذي يصدر عن الجمعية العامة. وبغية تحقيق هذا الغرض، نحتاج إلى تبسيط جدول الأعمال وتحديد الأولويات للنظر فيها في المديين القصير والمتوسط. وبما أن الوقت المتاح للمناقشات العامة محدود، ينبغي أن نركز على المسائل ذات الاهتمام العام.

إن إصلاح المنظمة مسألة لها الأولوية العليا في الدورة الحالية للجمعية العامة، مثلما أكده الأمين العام نفسه. وثمة موضوعان رئيسيان آخران يسترعيان انتباهنا أيضا في الأشهر المقبلة هما الحالة المالية للمنظمة وهيكل مجلس الأمن وتكوينه.

والمنظمة لكي تعمل على نحو صحيح، يجب أن تتمكن من الاعتماد على توفر موارد كافية. ويجب دفع الأنصبة المقررة بالكامل، وفي الموعد المحدد، ودون أن تضع الدول الأعضاء شروطا. وإيطاليا، من جانبها، تتقيد دائما بهذه القاعدة الأساسية. ومع ذلك، نعتقد أن الوقت قد حان للاتفاق على جدول واقعي جديد للأنصبة يرتكز على قدرة الدول الأعضاء على الدفع وجعل المنظمة أقل اعتمادا على الإسهامات التي يقدمها بلد بمفرده.

ولكن ينبغي ألا تساور أحدا الشكوك حول دعمنا لمراجعة جدول الأنصبة المقررة. ولا يمكن أن يكون هناك رابط على الإطلاق بين مساهمات الأعضاء وإصلاح مجلس الأمن، خشية أن يتولد انطباع بأن المقاعد الدائمة معروضة للبيع.

وهذا الكلام يقودني إلى إصلاح مجلس الأمن. وثمة قبول واسع النطاق بقيام الحاجة إلى الإصلاح كي يصبح المجلس أكثر انسجاما مع الحقائق الجديدة في العالم الذي نعيش فيه. ويجب أن يستلهم الإصلاح مبادئ الديمقراطية، والتمثيل الجغرافي العادل، والشفافية. وهذه هي المبادئ ذاتها التي استرشدت بها إيطاليا في المقترحات التي قدمتها. وفي حين أننا على استعداد للنظر على نحو بناء في مقترحات أخرى، يجب أن نحترز من المقترحات التي تؤيد إنشاء منظومة تقسم فيها الدول الأعضاء إلى أربع فئات كما يلي: بلدان من الدرجة الأولى - أي الأعضاء الخمسة الدائمين الموجودين حاليا في مجلس الأمن الذين يتمتعون بحق النقض؛ وبلدان من الدرجة الثانية - أي الأعضاء الدائمين الجدد من الدول الصناعية دون أن يتمتعوا بحق النقض؛ وبلدان من الدرجة الثالثة - أي الأعضاء "شبه الدائمين" بالمداورة من الدول النامية من مختلف المناطق ولا يتمتعون بحق النقض؛ وبلدان من الدرجة الرابعة - أي الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي ستقل فرصها للعمل في مجلس الأمن أكثر من أي وقت مضى.

إن من شأن هذا التصنيف الطبقي للأعضاء، وهو التصنيف الذي يذكرنا بالنظام الطبقي الذي كان معمولا به في الأمبراطوريات القديمة، أن يكون تحديا للمبدأين الأساسيين للمنطق والديمقراطية، وتهميشا لبعض أكثر البلدان نشاطا في المنظمة. فكيف بوسع أي واحد من أن يقبل بالنزول إلى آخر فئة من هذه الفئات، وبالعودة إلى شعوبنا وبرلماناتنا والقول لها أننا صوتنا حقا لصالح إنزال بلدنا إلى مركز الدرجة الرابعة؟ واسمحوا لي أن أشدد على أن هذا النوع من المشاكل لن يحصل إذا اعتمد الاقتراح الإيطالي الذي يدعو إلى إحداث زيادة في الأعضاء غير الدائمين فقط الذين تنتخبهم الجمعية العامة بصورة ديمقراطية.

وثمة وجه آخر للإصلاح هو مسألة حق النقض. وهذه المسألة يمكن ولا يجب بحثها بمعزل عن مسألة توسيع المجلس. فالمسألتان يتعذر فصل احداهما عن الأخرى. والواقع أن كل جانب من جوانب إصلاح مجلس الأمن ينبغي معالجته في نفس الوقت وفي نفس السياق. وقبل أن نقرر حجم المجلس في المستقبل واسماء الأعضاء الجدد، يجب أن نحدد المعايير التي ينبغي أن تحكم الإصلاح فالنُهج الظرفية لن تكون صالحة. ولا يمكن اعتماد حل في نهاية المطاف ما لم يتحقق توافق في الآراء واسع النطاق. ولا يمكن إحراز نتيجة دائمة وعادلة عن طريق إيجاد حلول متسرعة وجزئية. وأن من شأن فرض المسألة أن يعمق الانقسامات ويعرض للخطر المسألة الأوسع نطاقا والأكثر إلحاحا المعروضة على

الجمعية العامة، ألا وهي الموافقة على مجموعة الإصلاحات المتكاملة التي قدمها الأمين العام.

ومن منظور أبعد مدى، أود أن أضيف أن استعلاما لتقصي الحقائق أجراه البرلمان الإيطالي مؤخرا تصور إعطاء مقعد دائم للاتحاد الأوروبي في مجلس الأمن، باعتبار ذلك تطورا طبيعيا لسياسته الأمنية الخارجية المشتركة.

قبل ٥٥ سنة تقريبا، في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٢، قال الرئيس روزفلت إن مستقبل رابطة الأمم المتحدة:

"ينبغي ألا يقتصر على الـ ٢٨ موقعا لميثاق الأطلسي، بل ينبغي أن يكون ميثاقا يمكن لجميع الدول الانضمام إليه".

لقد أيقن الرئيس روزفلت أن هدف الأمم المتحدة يجب ألا يكون الدفاع عن الأمر الواقع وأن قوتها لا تكمن في الأرقام المجردة، بل في الطريقة التي تشترك بها الدول الأعضاء في المداولات والإجراءات الجماعية. وهذه الرؤية ينبغي أن ترشد مسعانا لتحقيق مستقبل أفضل لجميع شعوب هذا العالم. والتاريخ لن يسامحنا إذا أخفقنا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): والآن أعطي الكلمة لنائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في رومانيا، دولة السيد إدريان سفرين.

السيد سفرين (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في البداية، أود أن أزجي للسيد أودوفينكو أخلص تهانينا على انتخابه للمنصب الرفيع، منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين، كونه ممثلا لبلد جار صديق ومنتميا إلى منطقة زاد حضورها كثيرا في أسرة الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة. فالسيد أودوفينكو، في هذه اللحظة الحاسمة بالنسبة لمستقبل منظمتنا، يتولى ولاية ذات مسؤولية كبيرة وإنني لأعرض عليه دعمنا الكامل.

من دواعي شرفي الكبير أن أخاطب، للمرة الأولى، هذا المحفل المحترم، ذا العضوية الواسعة والرسالة العالمية، بصفتي ممثلا لحكومة ائتلافية تولت مقاليد الحكم قبل ١٠ أشهر في تحول ديمقراطي للسلطة. ومنذ البداية، أود أن أؤكد للجمعية أن الحكومة الرومانية الجديدة، باستراتيجيتها لدعم سيادة القانون واقتصاد السوق الحرة، تريد التعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والاعتماد عليها. ونحن مهتمون بجعل المنظمة قادرة على الاستجابة بشكل أكثر سرعة وفاعلية للاحتياجات الراهنة للدول الأعضاء وللتحديات العالمية الجديدة في غسق الألفية.

قبل بضعة أسابيع، عقدت الحكومة الرومانية في بوخارست، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وقد ركز المؤتمر على الصلة بين الديمقراطية والتنمية التي يكون محورها الإنسان، سواء كموضوع أو كهدف للعمل السياسي، وهو موضوع يحظى باهتمام كبير ويتمتع حاليا بأولوية عليا في جدول أعمال الأمم المتحدة.

وبصفتي الرئيس الحالي للمؤتمر، يشرفني أن أرفع إلى الجمعية العامة الوثيقة التي تتضمن مداولات المؤتمر ونتائجه. فللمرة الأولى قام ممثلون حكوميون من ٧٧ دولة وجهات فاعلة غير حكومية من المجتمعات المدنية، إلى جانب ١٤ منظمة دولية، ببحث بناء وإيجابي للحالة الراهنة والقضايا المستقبلية فيما يتصل بعملية توطيد أنظمتها الديمقراطية واعتمدوا بتوافق الآراء بيانا ومجموعة من التوصيات عمما في وثيقة رسمية للجمعية العامة في هذه الدورة.

وهذه التوصيات توضح الحاجة إلى الحكم الصالح والمشاركة العريضة للمجتمع المدني في الممارسة الديمقراطية، وكذلك الحاجة إلى تعزيز المؤسسات الديمقراطية بغية مواجهة التحديات الناشئة عن العولمة والفساد والجريمة المنظمة. وفي الوقت ذاته ترى رومانيا أن من الأهمية القصوى ضمان استمرار جهود مؤتمر بوخارست ونتائجه العملية. ولهذا السبب نقترح، تمشيا مع التوصيات المقدمة في بوخارست، إنشاء آلية متابعة لعملية توطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

ونزمع مواصلة المشاورات مع الأمين العام والدول والمنظمات الدولية المهتمة بشأن هذه الموضوعات وبشأن اقتراح بعقد مؤتمر قمة للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في سنة ٢٠٠٠.

وإنني لعلى ثقة بأن نتائج مؤتمر بوخارست ستكون نقاطا مرجعية في مداولات الدورة الحالية. ولسوف نعمل من أجل أن تعتمد الجمعية العامة قرارا يؤكد مجددا دعم

منظومة الأمم المتحدة لجهود الحكومات من أجل توطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

وتمشيا مع الالتزام المشترك الذي قطعناه على أنفسنا في الاحتفالات بالذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة، نؤمن كغيرنا بأن تعزيز قدرة المنظمة على الاستجابة بقدر واف بالغرض للاحتياجات والتحديات الجديدة للقرن الحادي والعشرين يكتسي أولوية فائقة. ومن مصلحة منظمتنا أن تحقق، حتى في هذه الدورة، نتائج عملية متوازنة، تحقق المصلحة المتبادلة وأوسع نفع ممكن، من أجل تحسين مصداقيتها وأهميتها. ونحن نرحب بتقرير الأمين العام بشأن برنامج الإصلاح ونؤكد له ثقتنا ودعمنا له في تحقيق أهدافه.

إننا نضم أنفسنا إلى موقف الاتحاد الأوروبي. إن الإصلاح ينبغي ألا يكون مجرد عملية لخفض التكاليف، بل ينبغي أن يكون عملية لتعزيز دور المنظمة باعتبارها محفلا عالميا نشطا وفعالا. وهدفنا هو جعل الأمم المتحدة منظمة أكثر فعالية وشفافية ومسؤولية وأخيرا وليس آخرا أكثر مصداقية.

ونؤمن أيضا بأن الوفورات المتحققة من تحسين الإدارة المالية وإدارة الموظفين المسماة بـ "عوائد الإصلاح" - ينبغي أن يعاد توزيعها على الأنشطة الإنمائية للبلدان النامية. وبهذه الروح سيشترك وفد رومانيا في عملية الإصلاح ويتعاون مع جميع الوفود المعنية في تحديد الحلول التي تمكن الجمعية العامة من التوصل إلى اتفاق عام يمثل استجابة متسقة وبناءة لاقتراحات الأمين العام.

لدينا الآن فرصة للعيش في عالم أفاق من كابوس الحرب الباردة الذي قسمنا على نحو متنافر إلى أصدقاء وأعداء، عالم من الاتصالات والتفاعل لا مكان فيه للمجتمعات المغلقة. فالعولمة المتزايدة ينبغي أن تساعدنا على أن نعرف بعضنا معرفة أفضل، وأن تقربنا من بعضنا من أجل بناء مشاريع مشتركة. ونحن مدعوون أيضا إلى إعادة التفكير في مجتمعنا العالمي وفي العلاقات فيما بيننا واتجاه أعمالنا السياسية. ثمة فلسفة سياسية جديدة هي فلسفة الشراكة وهذه الفلسفة تؤكد نفسها في سياق العلاقات بين الدول، وبمقتضاها تضاف مكاسب بلد إلى مكاسب شركائه بدلا من طرحها من مكاسبهم.

ولاقت هذه الفلسفة التشجيع خلال نصف القرن الماضي في الهياكل الأوروبية والأوروبية - الأطلسية، مع الاعتراف بالنتائج الإيجابية المحرزة في ميدان الاستقرار والتعاون في القارة. وهذا هو أيضا السبب الذي يجعل بلدان أوروبا الوسطى والشرقية تتوق بصورة طبيعية إلى الاشتراك في هذه الهياكل.

وهذه أيضا هي الفلسفة التي تستند إليها رومانيا في تطوير سياسة قائمة على التضامن والتعاون على المستوى دون الإقليمي والإقليمي والدولي، وترمي إلى ترسيخ الاستقرار وتحفيزه في منطقتها الجغرافية وفي العالم بأسره. وقد حاولنا بكل الوسائل تطبيع العلاقات مع جيراننا، واقترحنا على شركائنا في المنطقة خططا للتعاون الثلاثي. وفي الوقت ذاته، طرحنا فكرة إحياء الطرق التجارية التقليدية المؤدية إلى أوروبا الشمالية وآسيا الوسطى. وهذا المفهوم لبناء شبكة اتصالات وتعاون قائم على المصلحة المشتركة هو الأساس لتطوير العلاقات الاقتصادية في منطقة البحر الأسود ولمشاركتنا في مبادرة أوروبا الوسطى، واتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، والمبادرة التعاونية لمنطقة جنوب شرقي أوروبا، وما إلى ذلك.

إن مشاركة رومانيا في بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في أنغولا، وفي مساعي تحقيق الاستقرار في إطار عملية ألبا في ألبانيا، وفي البوسنة والهرسك، تحت رعاية منظمة حلف شمال الأطلسي، تشهد على استعدادنا السياسي لنكون عاملا من عوامل الاستقرار. وفي الوقت ذاته، أود أن أشير إلى أن رومانيا على استعداد لزيادة إسهامها في قوة تثبيت الاستقرار في البوسنة، والإسهام في الأعمال الأخرى المشابهة مثل قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وفي القوات الأخرى التي لا تزال ضرورية في تلك المنطقة.

إن جميع هذه الجهود الرامية إلى توفير بيئة الثقة والتعاون التي تولد السلم والاستقرار في وسط أوروبا وجنوب شرقيها، وكذلك في بعض البقاع الملتهبة من العالم، تبين أن رومانيا لا تتبع نهجا جديدا فحسب بل تمر أيضا في مرحلة جديدة في تحولها من الاستبدادية إلى الديمقراطية. وفي مرحلة "ما بعد التحول" الحالية فإن النتائج المحرزة في العمليات الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي، والتي اعترف بها المجتمع الدولي

والمؤسسات المالية، تؤهل رومانيا عن حق للقيام بدور أبرز وأكثر نشاطا في تعريف ورسم المشاريع المشتركة للأمن والتقدم في المنطقة وفي العالم، بما في ذلك داخل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

وأود أن أتقدم ببعض الملاحظات حول بعض البنود الهامة الأخرى المدرجة في جدول الأعمال.

من الخبرة التي اكتسبناها في منطقتنا وفي المناطق المجاورة - وسط أوروبا وجنوب شرقي أوروبا والشرق الأوسط والقوقاز - يمكننا أن نستخلص أن الفقر، وغياب المؤسسات التي هي من سمات الدولة الديمقراطية الحديثة، أو ضعف هذه المؤسسات إن وجدت، والريبة هي من بين أسباب الأزمات والصراعات. واستئصال الفقر يتطلب اتخاذ خطوات محددة من قبل منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره. وينبغي أن تستهدف هذه الخطوات مساندة بلدان المنطقة التي تواجه هذه الظاهرة لتمكينها من زيادة إنتاجها عن طريق الاستخدام السليم لمواردها الذاتية وقدراتها الاقتصادية. وإعاقة هذه العملية سيترتب عليها لا محالة نتائج سلبية في مجال الأمن والاستقرار.

وفيما يتعلق بتعزيز المؤسسات التي هي جزء من أي دولـــة قائمة على حكم القانون، من الضروري إنشاء ما يسمى بالقوة المدنية للرد السريع، إلى جانب قوات الرد السريع لحفظ السلام، لدعم إقامة المؤسسات القادرة على الحفاظ على نظام الدولة وتماسكها في أي مجتمع مفتوح وحر.

إن بناء الثقة يستدعي إقامة حوار وخطوط اتصال، بالإضافة إلى إزالة كل أشكال العزلة. وينبغي أن تكون الأمم المتحدة مشتركة بفعالية في تفكيك هياكل الإرهاب في جميع أنحاء العالم. وفي الوقت ذاته، من الضروري التخلي عن الخطب الرنانة والتعابير البراقة لصالح المفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية، في جو هادئ ومحترز.

ونود أن نشير إلى الأهمية التي تعلقها رومانيا على الحوار المؤدي إلى الحلول التي تتفاوض عليها الأطراف المعنية مباشرة، سواء كان ذلك في الشرق الأوسط أو في قبرص أو في يوغوسلافيا السابقة. فنحن على اقتناع راسخ، خاصة منذ اتصالاتنا السياسية الأخيرة في الشرق الأوسط وفي بوخارست، بأن استئناف المفاوضات بين الأطراف المعنية، استنادا إلى المبادئ المتفق عليها في اتفاقي مدريد وأوسلو، هو الحل الوحيد لتحقيق سلم عادل ودائم في المنطقة.

ونحن نرحب بالمبادرة التي قدمتها الولايات المتحدة مؤخرا، وكذلك بالجهود التي تبذلها البلدان الأخرى لإزالة ما يعترض طريق عملية السلام. ونرحب أيضا بالمفاوضات المباشرة بين الطائفتين في قبرص، الجارية تحت رعاية الأمم المتحدة، بغية التوصل إلى حل عادل ودائم لمسألة قبرص، ونعرب عن استعدادنا للإسهام في عملية حفظ السلام في ذلك البلد.

وينبغي للأمم المتحدة، بوصفها الضامن الرئيسي للسلم والأمن الدوليين، أن تضطلع بدور نشط في منع وقوع الأزمات وإدارتها، مستخدمة الدبلوماسية الوقائية، وعمليات حفظ السلام عند الضرورة. وستؤيد رومانيا هذا النوع من الإجراءات وتنوي تنويع إسهامها بإدخال عناصر مدنية في إسهاماتها.

وفي ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح، نرى أن بوسع الأمم المتحدة بل ينبغي لها أن تكون قدوة في تغيير المفهوم والنهج بما يتجاوز بقايا عقلية التكتلات ويؤدي إلى حلول لتحديد الأسلحة ونزع السلاح تكفل الأمن العالمي رغم وجود عدة مراكز للقوة الاقتصادية والثقافية. ونحن نعلق أهمية خاصة على مسائل عدم الانتشار النووي، بما فيها المفاوضات من أجل إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض عسكرية، وتنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، والعمليات الهادفة إلى حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

إن المناقشات حول المسائل الاقتصادية والاجتماعية ينبغي أن ترسي الأسس لاستئناف الحوار حول التنمية بين الشمال والجنوب، لأن هذه المسائل ظلت إلى حد كبير مغفلة في سياق التطورات السياسية اللاحقة لانهيار الكتلة السوفياتية ونهاية الحرب الباردة، أو حول المسائل المتصلة بتوسيع منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. ويجب أن تأخذ مناقشاتنا في الحسبان الاتجاهات السائدة حاليا في الاقتصاد العالمي - مثل معدلات النمو المرتفعة، التي تتجاوز بكثير الناتج العالمي الإجمالي الذي حققته التجارة العالمية؛ والمواصلات؛ وحجم الاستثمارات المباشرة، والمعاملات المالية الدولية والحاجة إلى ضمان وصول السلع المنتجة في البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو على نطاق أوسع،

وتعزيز التعاون في الأسواق الثالثة. وتتطلب جميع هذه العناصر دراسة مفاهيمية لعملية التنمية تعطي الاهتمام الواجب للعنصر الاجتماعي وتكفل مشاركة الجهات الفاعلة الرئيسية: الحكومات، والقطاعات الخاصة، والشركات عبر الوطنية، والمجتمع المدني. وفي هذا الصدد، نقترح دراسة فكرة إقامة صندوق للتضامن الاجتماعي لمساعدة الأشخاص المعوزين ودعم دمج الأشخاص العاطلين والمهمشين في الأنشطة المثمرة.

وقد بلغ الاقتصاد الروماني الكلي مرحلة الاستقرار بتخفيض معدل التضخم وعجز الميزانية، وبدأ مرحلة الإصلاح الهيكلي، خاصة في القطاع الزراعي. وتبذل الآن جهود مطردة للتعجيل بعلمية التخصيص واجتذاب المستثمرين الأجانب. وبالإضافة إلى كل هذه الجهود الجارية، فإننا نهتم بالمشاركة في نقاش يسلط الضوء على التدابير التي تتوخاها الحكومات لما أسماه مؤخرا مدير صندوق النقد الدولي بالجيل الثاني للإصلاح، الذي يتم التركيز فيه على السياسات الاقتصادية الكلية وسياسات الحماية الاجتماعية.

ونحن نرى أن المساعدة الإنمائية تقتضي تعبئة جديدة ومتزايدة من المجتمع الدولي، ونحبذ تعزيز التماسك في البرامج القطرية التي تنفذها هيئات الأمم المتحدة وصناديقها، والاستخدام الأكثر فعالية للموارد المخصصة للتنمية.

ونظرا للتهديدات الجديدة التي تواجه مجتمعاتنا ومؤسساتنا، نؤيد التدابير الهادفة إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الرقابة الدولية على المخدرات ومحاربة الفساد والجريمة المنظمة. ونرحب بإنشاء المكتب الموحد في فيينا لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة، كما نرحب أيضا بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة لمكافحة المخدرات في عام ١٩٩٨. وعلاوة على ذلك، نقترح النظر في إمكانية إعلان الأمم المتحدة لسنة دولية لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة. وهذه القضية الكبرى يمكن أن تكون أيضا موضوعا للنقاش في جزء خاص رفيع المستوى ضمن دورة للجمعية العامة. ونحن نهدف من وراء ذلك إلى إعداد وتنفيذ صكوك للتعاون الدولي تمكننا من العمل معا من أجل حماية أنفسنا والقضاء على هذه الآفات.

وسنبدأ عما قريب في الاستعداد للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تحل في عام ١٩٩٨. فلننتهز هذه الفرصة لنؤكد مجددا التزامنا بالطابع العالمي لكل حقوق الإنسان، التي ينبغي أن يكون تعزيزها وحمايتها دائما من أولويات الأمم المتحدة. ونؤيد التدابير التي يتوخاها الأمين العام لتعزيز مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ونرحب بتعيين السيدة ماري روبنسون رئيسة وزراء ايرلندا السابقة في منصب المفوض السامي.

أما بخصوص مسائل الإدارة والميزانية، فإن وفد رومانيا يؤيد مقترحات الأمين العام بخصوص الميزانية العادية لعامي ١٩٩٨ - ١٩٩٩ على أساس أن التخفيضات لن تؤثر على قدرة المنظمة في المستقبل على الوفاء بتنفيذ ولايتها. ونؤيد الجهود المبذولة لتحسين حالة الأمم المتحدة المالية، وليتوفر لها أساس مالي سليم يمكن التنبؤ به. ومن الأهمية بمكان أن نتوصل عن طريق المفاوضات الصريحة والبناءة إلى إيجاد حلول عملية لسداد المتأخرات في المستقبل ولوضع جدول أنصبة جديد لميزانية حفظ السلام والميزانية العادية على نحو يعكس الحقائق الجديدة والقدرة الحقيقية لكل دولة على الدفع.

وأخيرا، أؤكد للجمعية مرة أخرى استعداد وفدي الكامل للتعاون في جهودنا المشتركة من أجل تعزيز فعالية الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة معالي السيد راشد عبد الله النعيمي.

السيد النعيمي (الإمارات العربية المتحدة): يطيب لي باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم إليكم وإلى أعضاء المكتب بالتهنئة على انتخابكم رئيسا للدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، ولا شك أن خبرتكم ومهارتكم الدبلوماسية ستساهم في إنجاح أعمالنا، وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لسلفكم سعادة السفير غزالي إسماعيل المندوب الدائم لماليزيا على إدارته المتميزة لأعمال الدورة المنصرمة.

وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ معالي السيد كوفي عنان على انتخابه أمينا عاما للأمم المتحـــدة، ونحن على ثقـــة

بأن خبرته الواسعة وكفاءته العملية والعلمية في الشؤون الدولية ستعزز من دور المنظمة في تحقيق السلم والأمن الدوليين. كما يسعدني أيضا أن أسجل مجددا تقديرنا الكبير للجهود التي بذلها معالي الدكتور بطرس بطرس غالي الأمين العام السابق والتي تركت آثارا إيجابية ملموسة على مسيرة أعمال المنظمة الدولية.

تكتسب هذه الدورة أهمية خاصة نتيجة للمتغيرات الكبيرة التي طرأت على البيئة العالمية وما صاحبها من توجهات وتحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية متعددة الأبعاد. فبالرغم من حالة الانفراج التي سادت العلاقات الدولية، والنجاح الذي تحقق في مجال حل بعض النزاعات، وبروز معالم من التحسن النسبي على حركة نمو الاقتصاد العالمي، ما زلنا نواجه أنماطا وتحديات جديدة، تتمثل أخطرها في الصراعات العرقية والعقائدية والإثنية والحروب الأهلية، وتفاقم حالات الفقر، وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف والإرهاب والمخدرات، وما ترتب عليها من آثار سلبية على الأمن القومي وسيادة الدول والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يتطلب تعاونا وتنسيقا بين الدول في الأطر الثنائية والإقليمية والدولية.

إن الدور الهام الذي تلعبه الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في مواجهة مجمل هذه المستجدات الراهنة، بات يشكل الحافز الرئيسي لتعزيز ديمومتها والتمسك بأهدافها وميثاقها، مما يستدعي أكثر من أي وقت مضى توفير الدعم السياسي والمالي والمعنوي لها لتمكينها من الاستجابة الملائمة والمبكرة للمقتضيات العالمية الناشئة.

إن وفد دولة الإمارات العربية المتحدة، الذي اطلع على تقرير الأمين العام حول إصلاح الأمم المتحدة وتجديدها، يرحب من حيث المبدأ بما جاء فيه من توصيات ومقترحات تهدف إلى تعزيز وتطوير عمل المنظمة وتكيفها مع حقائق عالم اليوم، إلا إننا في نفس الوقت نؤكد على أهمية أن يعكس واقع هذه الإصلاحات تطلعات دول العالم الثالث، ولاسيما النامية في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز السلم والأمن والاستقرار والنماء.

كما أننا نؤيد التوجيهات الدولية الرامية إلى توسيع وهيكلة مجلس الأمن وتحسين إجراءات وقواعد عمله بحيث يضمن التمثيل الجغرافي العادل والمساواة بين الدول، ويحقق الشفافية والموضوعية في مسألة اتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها، والحيلولة دون ممارسة أساليب ازدواجية المعايير التي أثبتت خطورتها على العديد من قضايا الأمن والسلم، وكذلك ندعم كافة الاقتراحات الداعية إلى تعزيز أوجه التعاون والتنسيق بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتوسيع دائرة الحوار والمفاوضات مع المنظمات الإقليمية للتوصل إلى قاعدة مشتركة وأكثر شمولية وفعالية للنهج الملائم للإصلاح والتجديد.

رغم التوجهات والجهود الدؤوبة التي بذلتها دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الماضية لاحتواء النتائج المدمرة للنزاعات التي شهدتها منطقة الخليج العربي ذات الأهمية الكبرى في الاستراتيجيات الإقليمية والدولية، وسعيها المتواصل لدعم مسيرة إعادة البناء والتعاون المشترك، فإنه مازال يشغلنا الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة في المنطقة، وهو ما يتطلب إيجاد توازن قائم على إرادة سياسية ثابتة تدعم كافة الترتيبات الإقليمية الهادفة إلى إزالة أسباب النزاعات وحالات الاحتلال، ومد جسور التعاون متعدد الأطراف على المستويات الثنائية والجماعية، استنادا إلى مبادئ التعايش السلمي وبناء الثقة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والاحترام المتبادل للسيادات الإقليمية، وحل النزاعات بالطرق السلمية بدلا من التهديد باستعمال القوة في حلها، وبما يتفق مع قواعد وأحكام القانون الدولي وميثاقي منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة.

إن استمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية لجزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى منذ عام ١٩٧١ يعتبر من أهم القضايا التي نوليها ودول المنطقة اهتماما بالغا، نظرا لما تشكله من مصدر متواصل للتوتر والقلق وعدم الاستقرار في المنطقة، وخصوصا في وقت استمرت فيه الحكومة الإيرانية على تغيير الطابع التاريخي والقانوني والديموغرافي لهذه الجزر، من خلال لجوئها إلى إقامة المنشآت والقواعد العسكرية والمدنية عليها، كان منها على سبيل المثال بناؤها فرعا لجامعة "بيان النور" ومطارين في جزيرتي أبو موسى وطنب الكبرى المحتلتين، ولجوئها أيضا إلى إجراء المناورات العسكرية المتكررة في المياه الإقليمية لدولة الإمارات بما فيها الجزر الثلاث، وذلك تكريسا لحالة احتلالها وإمعانا في اتباع سياسة الاستفزاز وفرض الأمر الواقع بالقوة، غير

عابئة بخطورة هذه السياسة على مستقبل المنطقة وسلامتها الإقليمية، وتطلعات شعوبها نحو السلام والاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة.

إن دولة الإمارات تعرب عن قلقها الشديد إزاء كافة هذه الإجراءات والممارسات غير الشرعية التي لا تمثل انتهاكا سافرا لسيادتها الإقليمية، وتعديا على حقوقها الوطنية فحسب، بل أنها تتعارض مع التوجهات السلمية لدول المنطقة والعالم أجمع. وعليه فإننا نجدد مطالبتنا حكومة جمهورية إيران الإسلامية بالوفاء بالتزاماتها القانونية والسياسية والعمل على إزالة كل ما قامت بتنفيذه في هذه الجزر الإماراتية الثلاث، وذلك للتدليل على نيتها ومصداقية سياستها، ولا سيما التصريحات الأخيرة الصادرة عن بعض مسؤوليها الداعية إلى اتباع الوسائل السلمية لحل هذا النزاع القائم، ورغبتها في تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة التي رحبت بالحكومة الإيرانية الجديدة وما أعلنته من توجهات، وخصوصا فيما يتعلق بتعزيز علاقات حسن الجوار وإزالة التوتر وحل النزاعات القائمة سلميا في المنطقة، فإنها تأمل من الحكومة الإيرانية أن تتعاطى بروح من الإيجابية والتعاون مع كافة مبادراتنا السلمية، التي لاقت تأييد الدول الشقيقة والصديقة والأخرى، سواء تلك التي تدعو بها إلى الدخول في المفاوضات الثنائية الجادة دون شروط، أو القبول بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية.

إن لجوء البعض إلى سياسة العنف والقوة، وتكديس السلاح المحظور والإرهاب في مواجهة شواغل التوازن السياسي والأمني في المنطقة، لا يجوز أن يكون بديلا عن جهود الحوار وتعزيز آليات بناء السلام وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولها. ومن هذا المنطلق فإننا نؤيد كافة الإجراءات التي تتخذها دول المنطقة من أجل الحفاظ على سيادتها وأمنها وسلامتها الإقليمية، ونؤكد على أهمية الاحترام الكامل لسيادة العراق واستقلاله وسلامته الإقليمية، وأن المعاناة الإنسانية لشعبه يجب أن تعالج في إطار تنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥).

كما نحث الحكومة العراقية على استكمال تنفيذ كافة التزاماتها القانونية المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولا سيما ما يتصل منها بالإفراج عن الأسرى والمحتجزين من مواطني دولة الكويت والدول الأخرى، وإعادة الممتلكات الكويتية.

وتمر عملية السلام في الشرق الأوسط بمنعطف خطير نتيجة لسياسة التراجع التي اتبعتها الحكومة الإسرائيلية عن أغلب التزاماتها المتصلة بالعملية السلمية ومبدأ الأرض مقابل السلام والمستندة إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

إن هذه السياسة وما تبعها من إجراءات خطيرة شملت على توسيع نشاطها الاستيطاني غير الشرعي في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، ولا سيما في مدينة القدس، ومصادرة الأراضي الفلسطينية، وهدم المنازل، ذلك فضلا عن لجوئها وبحجة الأمن المزعومة إلى تطبيق إجراءات العقاب الجماعي، وفرض الحصار الاقتصادي، إنما تمثل انتهاكات فاضحة للقانون الإنساني وقرارات الشرعية الدولية والاتفاقيات المبرمة بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تدين بشدة كافة هذه الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية غير المسؤولة، وتؤكد من جديد على أهمية مواصلة عملية السلام مهما كانت العقبات والتحديات التي تواجهها باعتبارها الخيار الوحيد لاستقرار المنطقة وأمنها، وتطالب المجتمع الدولي وخصوصا الأمم المتحدة، بالإضافة إلى راعيي عملية السلام بالاضطلاع بمسؤولياتهم القانونية والسياسية والتاريخية والإنسانية.

إننا نرحب بالجهود التي بذلتها وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية خلال جولتها الأخيرة للمنطقة، ونأمل أن تستمر في متابعة مساعيها لضمان تنفيذ اتفاقات السلام الفلسطينية الإسرائيلية، وعودة المفاوضات على المسارين السوري واللبناني على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام وعدم جواز اتخاذ إجراءات أحادية الجانب ما من شأنها إلا أن تضر بالمرحلة النهائية للمفاوضات. كما ونثني على الجهود الدؤوبة التي تبذلها دول الاتحاد الأوروبي من أجل اقناع الحكومة الإسرائيلية بالعدول عن سياستها والامتثال الجاد لكامل تعهداتها في إطار اتفاقيات السلام ومرجعية الشرعية الدولية، وبما يمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة في تقرير المصير والعودة وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

وفي السياق نفسه، على غرار تمسك الأطراف العربية الأخرى بعملية السلام كهدف وخيار استراتيجي لا بديل عنه، يستوجب الأمر من الحكومة الإسرائيلية

أيضا التزاما مماثلا يستدعي إيقاف احتلالها واعتداءاتها المتكررة على لبنان تنفيذا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، واستئناف المفاوضات على المسارين السوري واللبناني، وبما يضمن انسحابها الكامل من أراضي الجولان السوري إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وجنوب لبنان وبقاعه الغربي.

إن متطلبات الأمن والاستقرار والسلام العادل والدائم بالمنطقة هي حاجة ملحة ليس لإسرائيل وحدها وإنما لجميع دولها. وعليه فإننا نؤكد على الحق الثابت للشعوب في مقاومة الاحتلال والعدوان، وندين كافة أشكال الإرهاب سواء الموجه ضد الأفراد، أو الذي تمارسه الدول لما له من تأثير مباشر في تقويض الاستقرار والأمن الإقليمي والدولي. ونعتبر أن تكديس السلاح المحظور والتهديد باستخدامه ضد الدول مظهر آخر وخطير من أنواع الإرهاب. ونحث المجتمع الدولي والمنظمات العالمية الأخرى ذات الصلة على بذل الجهود الفاعلة لجعل منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك النووي، ومطالبة الحكومة الإسرائيلية بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والامتثال إلى نظام الرقابة والضمانات الدولية التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن النتائج التي خلصت إليها جهود الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية حتى الآن في معالجة التوترات والنزاعات الوطنية والإقليمية وما صاحبها من تدمير للبنى الإنمائية والمعاناة الإنسانية في بعض من الدول النامية، لم تسفر عن احتواء لمسبباتها وأبعادها. فمثلا على صعيد القارة الأوروبية فإن بعض مظاهر التوتر والتعصب الإثني والعرقي ما زالت ماثلة بين فئات شعب البوسنة والهرسك نتيجة لاستمرار بعض صرب البوسنة في اتباع سياسات تتعارض مع الحلول السلمية والتي أكدها اتفاق دايتون للسلام، إضافة إلى التوتر الأمني والنزاعات التي تعصف بأجزاء من قارة آسيا وأفريقيا، مثل أفغانستان، والصومال ومنطقة البحيرات الكبرى، وغيرها. وعليه لا بد من بذل المزيد من الجهود الدولية والإقليمية الفاعلة في سبيل إيجاد الحلول السلمية والموضوعية لهذه الخلافات. كما ونطالب الأطراف المعنية بالتعاون مع تلك الجهود والمساعي لاحتواء هذه الحالات، وذلك من أجل تحقيق السلام والاستقرار على المستويين الوطني والإقليمي.

إن النتائج الأولية الإيجابية التي حققتها خطوات العولمة والتنمية وحركة نمو التجارة العالمية لم تلب التوقعات المرجوة التي تطلعت إليها الدول في مجال تعزيز السياسات الإنمائية والبيئية والاجتماعية وخصوصا في المناطق النامية والأقل نموا، التي ما زالت تعاني بشكل واضح من تنامي الفقر والبطالة والأمية وأعباء الديون الخارجية، بالإضافة إلى تقلب أسعار العملات، وغيرها العديد من المشاكل المختلفة.

إن إيجاد بيئة اقتصادية دولية منصفة وعادلة ترتكز على قاعدة من التعاون، يتطلب تضافر الجهود المشتركة فيما بين البلدان النامية من جهة، وبينها وبين البلدان المتقدمة النمو من جهة أخرى، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا ولا سيما في مجالات تعزيز المساعدات الرسمية لها بدلا من تقليصها، ورفع الحواجز التجارية والمعوقات الاقتصادية القائمة، مما يساهم في تقاسم المسؤوليات والمصالح المشتركة فيما بينها. كما نؤيد كافة الجهود الرامية إلى تطوير وتعزيز دور المؤسسات الإنمائية الإقليمية والدولية وفي مقدمتها منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، وغيرها كل في نطاق ولايته، في تنفيذ خطط الاستراتيجيات العالمية للتنمية الشاملة.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة وإذ سعت نحو تعزيز مشاركتها مع هذه المؤسسات الإنمائية الإقليمية والدولية، فإنها بفضل التوجيهات الحكيمة لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة حققت قفزة نوعية وكمية في المجالات الإنمائية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والبشرية خلال العقدين الماضيين. وساهمت بدرجة كبيرة في توسيع قاعدة الاستثمار والتجارة والصناعة وتحرير التجارة. فواصلت تقديم مساهماتها الإنمائية للدول النامية والأقل نموا، كان منها على سبيل المثال المساعدات الإنسانية والقروض الميسرة المقدمة من صندوق أبو ظبي الإنمائي، وجمعية زايد الخيرية وغيرها من المؤسسات الإنسانية متعددة الأهداف. وفي إطار التزامنا بتعزيز مساهمة القطاع الخاص في دعم أنشطة الأمم المتحدة، يسعدنا الإعلان عن استضافتنا لمؤتمر حول "دور القطاع الخاص في دعم الأمم المتحدة" والمزمع انعقاده في إمارة دبي بمنتصف تشرين الأول/أكتوبر القادم، وذلك تماشيا مع توجهاتنا في مواصلة عقد سلسلة من المؤتمرات والمعارض الإقليمية والدولية في المجالات الثقافية

والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية متعددة الجوانب، والتي جميعها تعتبر مكملة لجهود الأمم المتحدة في مجالات التنمية المستدامة.

وختاما أود أن أؤكد على ضرورة الأخذ بقيم الأمن والسلام والحرية كقاعدة في سبيل الوصول إلى فهم أعمق وتصورات أشمل لقضايانا المصيرية المشتركة. فلنوحد جهودنا من أجل بناء عالم قائم على احترام سيادة القانون والعدالة ويسوده السلام والتسامح ومظاهر الرفاهية والتقدم.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠